حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الإطار القيمي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الأسر البحرينية

د. موزة عيسى الدوي*

أستاذ علم الاجتماع المشارك، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة البحرين
Email: m.aldoy1@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/06/20
تاريخ قبول البحث: 2022/07/24
تاريخ النشر: 2023/12/30

المستخلص:

هدفت الدراسة: تسعى الدراسة إلى التعرف على دور الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني. المنهجية: لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع بيانات الدراسة الميدانية من عينة عمدية بلغت 146 من أولياء أمور الأسر البحرينية تم اختيارهم بطريقة غير عشوائية، وذلك بواسطة استبيان الكتروني تضمن عدداً من المحاور تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها. النتائج: وجود علاقة ارتباطية بين الإطار القيمي وتعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والأسر والمؤسسات المختلفة. فضلاً عن وجود اتفاق بين أفراد العينة على أهمية نشر قيم المواطنة والانتماء والولاء وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. فضلاً عن أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من قيام بعض المؤسسات المجتمعية وخاصة الأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام والجمعيات الأهلية بدورها في تنمية وتعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية لدى الأسر والأفراد تجاه المجتمع. التوصيات: الاستفادة من وسائل الاعلام المختلفة التقليدية والرقمية في إعداد برامج متخصصة للتوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في تنميتها. وأيضاً قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وأهمية العمل التطوعي والأعمال الخيرية في تعزيزها.

الكلمات المفتاحية: الإطار القيمي – القيم الاجتماعية – المسؤولية الاجتماعية – الانتماء – المواطنة

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

مقدمة:

تعبير دراسة الإطار القيمي من الموضوعات الهامة التي نالت اهتمام كثير من الباحثين في مختلف التخصصات: علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الإدارة. وغيرها من التخصصات الأخرى، وذلك لأهمية القيم في حياة الأفراد والمجتمعات، فهي التي تحدد السلوك الإنساني داخل التنظيمات الاجتماعية، كما أنها تحدد اتجاهات الأفراد وأنماط علاقاتهم العملية والمهنية والإنسانية، ومن ثم، يُعد مفهوم القيم من أكثر المفاهيم غموضاً لارتباطه بعدد من المفاهيم الأخرى كالدوافع والرغبات والاتجاهات والمعتقدات.

ولذلك، فالقيم لها وظائف على الصعيد الاجتماعي، حيث تساعد على تماسك وتناسق المجتمع، فهي تمثل مُثله العليا، كما أنها تساعد المجتمع على مواجهة التحديات والتغيرات التي تحدث فيه، وذلك من خلال تحديد الاختيارات الصحيحة لكي ييسر على الناس حياتهم ويحفظ استقرارهم وكيانهم واستمرارهم. فضلاً عن أنها تساعد على وصف وتحديد الثواب والعقاب للأفراد والجماعات في إطار علاقاتهم الاجتماعية وسلوكهم، كما أنها تتمتع بالقوة لأنها تحفظ الحقوق والواجبات في المجتمع وتجعله يلتزم بها [1].

إضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام بالمجتمع وإطاره القيمي ومراعاة شعور الآخرين، والمحافظة على المنجزات الوطنية والممتلكات العامة، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتقبل التعددية والمواطنة وغيرها من الأمور الأخرى ذات الصلة يتطلب وجود أفراد يؤمنون بهذه القيم ويتمتعون بمستوى مقبول من المسؤولية الاجتماعية. وتعتبر القيم الاجتماعية من العوامل الاجتماعية والنفسية والفكرية التي تؤثر على عملية التفكير عند الانسان في حياته الثقافية والاجتماعية. فالقيم قد تعوق تقدم المجتمع في بعض العصور، وتهيئ له سبل التقدم في عصور أخرى.

وبالرغم من أهمية المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة: الاجتماعية والأخلاقية والدينية، إلا أن الوعي بالمسؤولية الاجتماعية يشهد تراجعاً في ظل تراجع أطراف المسؤولية عن دورها في الإيفاء بالمتطلبات، وهو الأمر الذي شكل مسؤولية اجتماعية ناقصة، وذلك لأن بنية المسؤولية الاجتماعية تتأسس عبر التوازن بين الحاجات والمتطلبات [2].

أولاً: مشكلة الدراسة: على الرغم من توافر كثير من الدراسات والبحوث العربية والأجنبية في موضوع القيم الاجتماعية وموضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات أو المنظمات، إلا أن ثمة ندرة في الدراسات والبحوث التي تناولت دور القيم الاجتماعية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني. فقد ركزت كثير من الدراسات العربية والأجنبية على موضوعات متنوعة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاجتماعية منها دراسات كل من(بعجوج 2018، موسى 2019، الحاجي 2017، Kaur,Nirankari 2020K ، Fordhan,Robinson 2018، Sukkar 2013) فضلاً عن دراسات عربية أخرى ركزت على تناول موضوع المسؤولية الاجتماعية من زوايا وأبعاد مختلفة مثل دراسات كل من (المنصور 2017، الرواشدة، الكيلاني 2017، لغويل، زمالي 2016، بوهريرة 2015، أبو شقير 2015، بن عبيد 2015، عيطاني 2014).

في ضوء هذه الاهتمامات المتنوعة والمتعددة للدراسات والبحوث التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية، تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في الإجابة على تساؤل مؤداه: **ما دور الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني؟**

ثانياً: أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من الجوانب الآتية:

1- تسهم الدراسة في إيجاد العلاقة بين الإطار القيمي والمسؤولية الاجتماعية.

2- تهتم الدراسة بتوضيح مفهومي الإطار القيمي والمسؤولية الاجتماعية.

3- تمثل الدراسة إضافة إلى التراث النظري والبحثي في مجال القيم الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية.

4- تكمن أهمية الدراسة أيضاً في كونها تتناول السلوكيات الأخلاقية والاجتماعية للأفراد والتي من شأنها أن تعزز المسؤولية الاجتماعية لديهم تجاه المجتمع بصورة عامة.

5- من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة وتوصياتها في تعزيز المبادئ والقيم الاجتماعية والأخلاقية التي تعمق من شعور الأفراد وإحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم.

ثالثاً: أهداف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني. ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية نجملها فيما يأتي:

1- توضيح أهمية الإطار القيمي في المجتمع البحريني في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

2- التعرف على علاقة القيم الاجتماعية بالمسؤولية الاجتماعية.

3- التعرف على دور القيم الدينية في توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

4- الكشف عن دور قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

5- الكسف عن المعوقات المختلفة التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي مؤداه: ما دور الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني؟ ويتضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية نجملها فيما يأتي:

1- ما دور الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني؟

2- ما دور القيم الاجتماعية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

3- ما دور القيم الدينية في توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

4- ما دور قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

5- ما المعوقات المختلفة التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

خامساً: فروض الدراسة:

الفرض الأول: وجود فروق دالة احصائياً بين متغير النوع وتأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

الفرض الثاني: وجود فروق دالة احصائياً بين متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة والمعوقات التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

سادساً: مفاهيم الدراسة: تتضمن الدراسة مفهومين أساسيين هما: الإطار القيمي، مفهوم المسؤولية الاجتماعية، يمكننا أن نعرض لبعض التعريفات التي قدمها العلماء والباحثين لكل منهما، وذلك للاستفادة من تلك التعريفات في صياغة تعريف اجرائي لكل مفهوم.

1- مفهوم القيم Values:

لقد حظي موضوع القيم باهتمامات متعددة بهدف محاولة بحث طبيعة القيم وتفسير مدلولها، وذلك لارتباطها بجوانب متعددة منها فلسفية وسيكولوجية واجتماعية واقتصادية. ويُعد مفهوم القيم من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضاً وارتباطاً بعدد كبير من المفاهيم الأخرى كالاتجاهات والمعتقدات والدوافع والمعتقدات والرغبات. إلخ. وبالرغم من ذلك فثمة اتجاه نحو التخصص في دراسة القيم أصبح معروفاً باسم نظرية القيمة، وهي حركة علمية تستهدف صياغة عدد من القضايا والمشكلات التي تثيرها دراسة القيم. وهناك تعريفات متعددة للقيم نذكر منها ما يأتي:

التعريف السيكولوجي للقيم: إن مفهوم القيم يُعد من المفاهيم المعقدة والمتغيرة، ولذلك تعددت إزاء تعريفه الآراء، حيث تمت معالجة هذا المفهوم من زوايا ووجهات نظر متعددة، فهناك من يفترض أن قيمة الشيء كامنة في ذاته وتعبر عن طبيعته، وهي بذلك أي "القيم" مستقلة عن ذات الانسان. في حين يرى الاتجاه السيكولوجي أن قيم الأشياء هي تقدير ذاتي يشتق من ذات الشخص المتفاعل مع خبراته، والقيم هي ذلك العدد من المثل العليا الأساسية التي تفسر السلوك العقلي للأفراد، وهي عبارة عن اختيار يقوم به الانسان في مختلف ميادين الحياة التي تضم اتجاهاته الأساسية وميوله العميقة والأشياء التي تحظى منه بالاحترام والتقديس. والقيم تتأثر بالأساس الثقافي للمجتمع الذي يتفاعل فيه الفرد وما يتضمنه هذا الوسط من نظم وتقاليد وعادات اجتماعية وأنماط سلوكية تم التوافق عليها في سياق تاريخ الجماعة حتى أصبحت تمثل جزءً من التراث الثقافي والحضاري [3].

التعريف السوسيولوجي للقيم: لقد حاول أصحاب الاتجاه السوسيولوجي في تعريفهم للقيم عن الاعراب عن الأصول الاجتماعية والثقافية للقيم مضيفين إليها عنصراً طالما تجاهله الفلاسفة وبعض أصحاب المنظور السيكولوجي الذين وقفوا عند حدود المصادر الفردية وحدها، ويتمثل في تأثير المجتمع والظروف البيئية في نشأة القيم ومدى تأثيرها [4].

ومن ثم، فعلماء الاجتماع يتعاملون مع القيم الجماعية، حيث يوجهون غايتهم ببناء النظم الاجتماعية ووظائفها، ويهتمون بأنواع السلوك التي تصدر عن جماعات أو فئات من الأشخاص في علاقتها فقط بنظم اجتماعية أخرى، وتحليل مختلف الأحداث السلوكية التي تصنف أنواع معينة من النشاط لدى الأفراد.

والقيم كما يعرفها "بارسونز Parsons بأنها عنصر في نسق رمزي مشترك تعتبر معياراً للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف. كما يعرفها " نوبس Nobbs بأنها مجموعة مبادئ وضوابط سلوكية أخلاقية تحدد

تصرفات الأفراد والمجتمعات ضمن مسارات معينة، إذ تصبها في قالب ينسجم مع عادات وتقاليد وأعراف المجتمع. أما "بيري Perry " فيعرفها بأنها جوانب الاهتمام داخل المجتمع، فالشيء الذي يكون موضوع الاهتمام لدى الانسان أو الجماعة والشيء الذي يكون له قيمة لدى الانسان أو الجماعة. ويؤكد " موريس Moris هذا المعنى، حيث يذهب إلى أن القيم هل أعلى السلوك التفضيلي [5].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن وجود القيم داخل المجتمع يمثل ضرورة اجتماعية، وذلك لأن الثقافات القائمة في المجتمع لديها مجموعة قيم معينة يحصل عليها الفرد تدريجياً، وبذلك تعمل القيم على التماسك الاجتماعي واستمرارية المجتمع في الوجود، ومن ثم فالقيم ضرورية لبقاء المجتمع واستقراره [6].

وتُعرف **القيم اجرائياً** بأنها مجموعة من السلوكيات والاهتمامات والاتجاهات المفضلة لدى الفرد، وهي مجموعة من المبادئ والمعايير التي يضعها مجتمع ما، أي أنها نتاج اجتماعي يتعلمها الفرد تدريجياً من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، كما يمكن اعتبارها تنظيمات معقدة لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص أو الأشياء أو المعني، والقيم هي نتاج للتفاعل الاجتماعي.

2- مفهوم الإطار القيمي أو الأنساق القيمية: Value Patterns

انبثقت فكرة نسق القيم من تصور مؤداه أنه لا يمكن دراسة قيمة معينة أو فهمها بمعزل عن القيم الأخرى، ويقُصد به مجموعة قيم الفرد أو المجتمع مرتبة وفقاً لأولوياتها، وهي تمثل اطاراً على هيئة سلم تتدرج مكوناتها تبعاً لأهميتها. وهذا يعني أنه لا توجد قيمة منعزلة عن القيم الأخرى، بل كل القيم مرتبطة ومنتظمة لتشكل في مجملها نسقاً قيمياً أو كما تسمى كذلك بمصفوفة القيم أو منظومة القيم لدى الفرد والمجتمع [7].

ولقد حظي مفهوم الأنساق القيمية باهتمام العلماء والمفكرين والتربويين في مختلف العصور، وذلك لما لها من أهمية في بناء المجتمعات وتطورها، وفي تجسيد روح التوازن والانسجام الاجتماعي، وفي دعم أواصر العلاقات الاجتماعية والفكرية والثقافية لأي مجتمع من المجتمعات. كما أنها تقوم بدورها في بناء الفرد وتنمية شخصيته وتطويرها بحيث يكون قادراً على التكيف مع مختلف مكونات المجتمع الذي يعيش فيه، وذلك لتحقيق الهدف الأسمى الذي يسعى إليه الانسان وهو التوازن والاستقرار الاجتماعي [8].

ويمكن تعريف **أنساق القيم إجرائياً** بأنها الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات المختلفة، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته وبين الإطار الديني والحضاري الذي يعيش فيه، وهي تشكل أحد مكونات البنية الثقافية في المجتمع.

3- مفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية أعمق وأشمل من كونه القيام بأعمال تطوعية أو مساعدة الآخرين أو التبرع بالأموال للجمعيات الخيرية أو الأفراد، بل هي منهج أو سلوك ينتهجه الفرد أو المؤسسة في سبيل القيام بواجباته تجاه نفسه والمجتمع الذي ينتمي إليه بكل مكوناته، فهي ببساطة ممارسة المواطنة الحقة. وبالتالي، فالمسؤولية الاجتماعية ماهي إلا واجب والتزام من قبل الأفراد والمجتمع بكل فئاته الاجتماعية، ولذلك فهو مفهوم أكثر شمولية، حيث تركز المسؤولية

الاجتماعية على السلوك الأخلاقي واحترام القوانين والأدوار الحكومية ودمج ذلك مع النشاطات اليومية للأفراد والمؤسسات. وثمة تعريفات كثيرة قدمها العلماء والباحثين للمسؤولية الاجتماعية نذكر منها ما يأتي:

يُعرف "عامر " المسؤولية الاجتماعية بأنها حاجة اجتماعية، لأن المجتمع بأسره وأجهزته ومؤسساته كافة بحاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعياً. ومن ثم، فارتفاع درجة إحساس أفراد المجتمع بالمسؤولية الاجتماعية والتزامهم بها يُعد المعيار الذي يُمكن الحكم بموجبه على تطور ذلك المجتمع ونموه. إضافة إلى أن تنمية الشعور بالمسؤولية في نفوس أبناء المجتمع مهمة تقع على عاتق المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن تربية الأفراد وتنشئتهم [9].

ويشير " Bernan " إلى أن الوصول إلى تشخيص متكامل للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة في حقيقة الأمر ليس بالعملية السهلة، بل إنها معقدة جداً، ويرجع ذلك في الأساس إلى أمرين: الأول يتمثل في وجود عدد كبير من أصحاب المصالح الذين تتعدد أهدافهم وتتباين، بل وتتناقض أحياناً، والثاني وجود فجوة بين ما يتوقع المجتمع من هذه المؤسسات ومدى تصورهم حول إمكانيات ما تقدمه مؤسساتهم للمجتمع [10].

أما البنك الدولي، فقد عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها: التزام أصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد [11].

وتُعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها: التزام هذه الأخيرة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، وذلك بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف [12].

ويرى "التويجري" أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتطلب إيجاد التوازن بين متطلبات المؤسسة واحتياجاتها ومموليها والعاملين فيها والمجتمع المحلي الذي تخدمه [13]. بينما يُعرف " الخطيب" المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المؤسسة فيما يتعلق بخدمة العاملين أو البيئة المحيطة [14].

كما يُعرف " الخوالدة " المسؤولية الاجتماعية من المنظور الاجتماعي بأنها العملية التي تُمكن الأفراد من اتخاذ القرارات في المؤسسات والبرامج والبيئات التي تؤثر في حياتهم. كما أنها إقرار المرء بما يصدر عنه من أفعال وأقوال واستعداده العقلي والنفسي لتحمل ما يترتب عليه من نتائج [15].

ومن ثم، يمكن القول إن نسق الثقافة والقيم تمثل مكوناً أساسياً من مكونات المجتمع، ذلك النسق القيمي يتضمن طبيعة وخصائص المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن يقوم بها الأفراد استناداً إلى موقعهم ومكانتهم وأدوارهم التي يقومون بها داخل البنية الاجتماعية. كما أن هذا النسق القيمي هو الذي يحدد الأهداف والوظائف التي تسعى المسؤولية الاجتماعية لإنجازها في المجتمع من ناحية، وهي وظائف أو غايات ذات طبيعة اجتماعية بالأساس من ناحية أخرى. إضافة إلى أن النسق القيمي يحدد أيضاً مجموعة القواعد والمعايير لضبط وفاء الأفراد بمسؤولياتهم الاجتماعية، وفي ضوء النسق القيمي يتحدد الجزاء الاجتماعي المرتبط بطبيعة ومستوى وفاء الفاعل بالمسؤولية المعينة له.

ويمكن تعريف **المسؤولية الاجتماعية اجرائياً** بأنها: مسؤولية الفرد أمام المجتمع والتي تتحدد في ضوء الإطار القيمي الذي يشتمل على العادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية والمعايير والاحتياجات، كونها تتصل في الغالب بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الأفراد في المجتمع، وهي الأدوار التي تؤدي وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع واستقراره. أي أنها تتعلق بمجموعة الأدوار المفروضة على الفرد باعتباره منتمياً لجماعة معينة. ويمتثل لمجموعة من القيم الاجتماعية التي تأخذ طابع الالتزام والولاء والتعهد بإنجازها، والمشاركة في مختلف الأنشطة والفعاليات الاجتماعية التي تتوافق مع المصالح العامة، ومن ثم، فالمسؤولية الاجتماعية تمثل التزاماً اجتماعياً مفروضاً على الأفراد والجماعات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية على اختلاف أنماطها.

سابعاً: الدراسات السابقة:

نظراً لأهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية والإطار القيمي، فقد شغلت اهتمام الباحثين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم، فإن معظم الدراسات سواء العربية أم الأجنبية التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية قد ركزت على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات او الشركات ودورها في التنمية الاجتماعية، بينما تناولت بعض الدراسات دور الاطار القيمي أو النسق القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتحليل أبعادها المختلفة، ومن ثم، يمكننا أن نعرض نماذج من تلك الدراسات سواء في مجتمعات متنوعة على المستويين العربي والأوروبي على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة حجاب موسى (2019) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية ومختلف مجالاتها وتبيان منافعها على المؤسسات مع عرض معايير قياسها، والآليات التي يمكن اعتمادها من أجل تجسيدها ميدانياً. وقد خلصت الدراسة إلى أن المنظمة التي تود أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها احترام البيئة، وإثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل، واحترام حقوق الانسان، والالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية، والحوار مع أصحاب المصالح، فضلاً عن الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة [16].

2- دراسة علي عبد الراضي (2018) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالمواطنة، فقد هدفت الدراسة إلى الكشف وتحديد المسؤولية الاجتماعية من خلال مقارنة بين عينة من الشباب في ريف وحضر محافظة سوهاج. وتعتبر الدراسة دراسة نظرية تحليلية للدراسات والبحوث التي تناولت المسؤولية الاجتماعية والمواطنة. ومن نتائج الدراسة: أن المسؤولية الاجتماعية تعني الأمانة في العمل، القيام بالواجبات، الالتزام بالقوانين، القدرة على اتخاذ القرار. ومن أبعاد المسؤولية الاجتماعية المواطنة الصالحة، الانتماء للوطن، الإحساس بمشكلات المجتمع، إدراك أهمية المجتمع وقيمه، وأيضاً الوعي بالحقوق والواجبات [17].

3- دراسة مريم بعجوج (2018) بعنوان: دور تبني المسؤولية الاجتماعية في خلق قيمة مشتركة للمؤسسة الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في خلق قيمة مشتركة للمؤسسة الاقتصادية، حيث

أجريت الدراسة في مؤسسة مطاحن الزيبان – القنطرة – بسكرة خلال الفترة من 2010–2016، وتم اجراء مقابلة مع رئيسة فرع الأمن والوقاية، وتوزيع استبيان على عينة مكونة من 56 عاملاً، وتم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS لمعالجة البيانات واستخراج النتائج. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: هناك تبني للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة من خلال أبعادها: اتجاه المجتمع، العمال، المستهلكين والبيئة [18].

4- دراسة سميرة حسن الحاجي محمد (2017) بعنوان: رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، استهدفت الدراسة تقديم رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل من خلال التعرف على الأسس النظرية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في الأدب التربوي المعاصر. لذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث طبقت الاستبانة على عينة بلغت 428 من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل. ومن نتائج الدراسة: أن اجمالي درجة التوافر لأبعاد المسؤولية المجتمعية كانت 40% بانحراف معياري 6,834، وأيضاً عدم وجود فروق دالة احصائياً وفق متغيرات: الدرجة العلمية، النوع، الكلية [19].

5- دراسة أحمد محمد عوض الغرايبة (2017) بعنوان: الأنساق القيمية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الأنساق القيمية والتغير الاجتماعي، وقد استخدمت الدراسة مقياسين هما: مقياس الأنساق القيمية، ومقياس التغير الاجتماعي. وتكونت عينة الدراسة من 262 طالباً ممن تتراوح أعمارهم بين (18–22سنة)، (26–30 سنة) في مصر والأردن، وممن يدرسون في الجامعات الحكومية، وتم اختيار أفراد العينة من كل دولة عشوائياً بالطريقة الطبقية العنقودية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن جميع القيم تتوافر لدى أفراد العينة بمستويات مرتفعة، كما أن المتوسطات الحسابية للأنساق القيمية أظهرت دلالة لصالح الجنسية الأردنية، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في أبعاد الالتزام بالواجب في ذاته، والتضحية والتعاون والنظام والنظافة تعزي إلى الفئة العمرية الأكبر (26–30) سنة. كما تشير النتائج أيضاً إلى وجود اسهام نسبي لبعض أبعاد الأنساق القيمية في التغير الاجتماعي لكلا الجنسيتين الأردنية والمصرية [20].

6- دراسة غسان المنصور (2017) بعنوان: منظومة القيم وعلاقتها بالإحساس بالتماسك، هدفت الدراسة إلى كشف العلاقة المحتملة بين منظومة القيم والإحساس بالتماسك لدى عينة من الطلبة في قسمي علم النفس والإرشاد النفسي في كلية التربية جامعة دمشق، وقد بلغ حجم العينة 283 طالباً وطالبة تم اختيارهم بطريقة طبقية مقصودة متوافرة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. ومن نتائج الدراسة: وجود علاقة ارتباط إيجابية بين منظومة القيم والإحساس بالتماسك، وأيضاً وجود أثر لمتغير الجنس في منظومة القيم والإحساس بالتماسك [21].

7- دراسة عبد الفتاح بن فلاح الشهراني (2017) بعنوان: دور الجامعة في تعزيز المسؤولية وثقافة العمل التطوعي، استهدفت الدراسة التعرف على دور الجامعة في تعزيز المسؤولية وثقافة العمل التطوعي لدى طلاب وطالبات الدبلوم العام في التربية في جامعة بيشة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة بلغت 642 طالباً وطالبة. ومن نتائج الدراسة: أن محوري دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة، وكذلك دور الجامعة في تعزيز ثقافة العمل التطوعي قد حصلا على درجة مرتفعة. كما بينت الدراسة أيضاً وجود علاقة ارتباطية

بين المسؤولية الاجتماعية وتعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى الطلاب. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في انتشار ثقافة العمل التطوعي تعزي لمتغير الجنس (ذكور-إناث) لصالح الذكور، ولمتغير المشاركة في الجمعيات التطوعية لصالح المشتركين والمشتركات في تلك الجمعيات [22].

8- دراسة سمير لغويل، نوال زمالي (2016) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير، هدفت الدراسة التعرف على المسؤولية الاجتماعية كمفهوم ومدى اهتمام المؤسسات بهذا المفهوم الحديث والذي أصبح متداولاً كثيراً في المؤسسات، وذلك من أجل تحقيق نجاحها والوصول بغايتها والمتمثلة في خدمة المجتمع كعنصر أساسي ومهم بالنسبة لها ووصولها إلى الميزة التنافسية التي تجعلها قوية داخل المجتمع الذي تسعى إلى توفير له كل الفرص من أجل بلوغ التنمية المحلية. إضافة إلى التعرف على أبعادها وأهم المعايير التي يمكن من خلالها قياس هذه المسؤولية الاجتماعية. ومن نتائج الدراسة: أن المسؤولية الاجتماعية تمثل حقيقة وجدت تطبيقها في المجال الاقتصادي، إلا أنها تمثل أساساً قوياً للتطور نحو مفاهيم اجتماعية جديدة. كما أن المسؤولية الاجتماعية ليست جامدة بطبيعتها، بل أن لها الصفة الديناميكية والواقعية، وتتسم بالتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [23].

9- دراسة أبو الفتوح بوهريرة (2015) بعنوان: قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، هدفت الدراسة الكشف عن العلاقة الإيجابية المفترضة بين قيم المواطنة وقيم الانتماء وتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي، وكذلك الكشف عن العلاقة الإيجابية المفترضة بين قيم الالتزام بالواجبات والحقوق والمشاركة الاجتماعية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الملاحظة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات، وبلغ إجمالي العينة 470 طالباً وطالبة. ومن نتائج الدراسة: وجود وعي اجتماعي كافي من قبل الطلبة لالتزامهم لقيمة المشاركة الاجتماعية ضمن مجتمعهم حول أهمية المشاركة في محاربة تعاطي المخدرات والمسكرات داخل الحرم الجامعي. وأهمية المشاركة في الحفاظ على منظر البيئة المحيطة بالتعاون مع عمال النظافة [24].

10- دراسة ريم أبو شقير (2015) بعنوان: دور الأسرة في التربية المدنية للأبناء وعلاقتها بتنمية تحمل المسؤولية لديهم، هدفت الدراسة التعرف على دور السرة في التربية المدنية للأبناء ودورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لديهم. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت حجم عينة الدراسة 1000 طالباً وطالبة من الصفين السابع والثامن الأساسي في الدارس الرسمية في محافظة دمشق، موزعة بين الذكور والاناث بواقع 500 لكل منهما. وتم استخدام استبانة لدور الأسرة في التربية المدنية للأبناء، واستبانة للمسؤولية الاجتماعية. ومن نتائج الدراسة: أن دور الأسرة في تنمية المسؤولية للأبناء كانت ضمن المستوى المرتفع وفق إجابات عينة الدراسة من الطلبة. كما بينت الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على استبانة دور الأسرة في التربية المدنية واجاباتهم على استبانة المسؤولية الاجتماعية [25].

11- دراسة عهود بنت ناصر بن عبيد (2015) بعنوان: دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أبنائها، استهدفت الدراسة التعرف على دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أبنائها. وتعتبر الدراسة دراسة وصفية،

وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، وقد استخدمت الباحثة الاستبيان الذي طبق على عينة تكونت من 355 طالباً وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: من المعوقات التي تحد من قيام الأسرة بدورها في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء كثرة النزاعات والخلافات التي تحد من الحوار مع الأبناء في الأحداث الجارية في المجتمع [26].

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1-أشارت دراسة Barchiesi, Colladon (2021) بعنوان القيم الأساسية للشركة والمسؤولية الاجتماعية: ما يهم حقاً من؟ تستخدم هذه الدراسة مقياسًا مبتكرًا، درجة العلامة التجارية الدلالية، لتقييم اهتمام أصحاب المصلحة بالقيم الأساسية المختلفة للشركة. من بين أمور أخرى، نركز على بيانات القيمة الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وعلى الاهتمام الذي يتلقونه من خمس فئات من أصحاب المصلحة (العملاء وفرق الاتصال بالشركة والموظفين والجمعيات ووسائل الإعلام). من خلال الجمع بين أساليب وأدوات البيانات الضخمة لتحليل الشبكة الاجتماعية وتعديل النص، قمنا بتحليل حوالي 58000 تغريدة إيطالية، ومن نتائج الدراسة أن أصحاب المصلحة المختلفين لديهم اهتمامات سائدة مختلفة. تحظى المسؤولية الاجتماعية للشركات باهتمام أقل بكثير مما كان متوقعًا. القيم الأساسية المتعلقة بالعملاء والموظفين في المقدمة. ويمكن تقييم أهمية القيم الأساسية والمسؤولية الاجتماعية للشركات بالنظر إلى البيانات النصية المستخرجة من مصادر وسائل الإعلام الأخرى – على سبيل المثال الصحف والإنترنت، ونصوص التليفزيون، وفيسبوك، ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى. من المهم ملاحظة أن دراستنا مكرسة لتقييم أهمية القيم الأساسية وتقدم منهجية جديدة لترتيبها [27].

2- دراسة Kaur, Nirankari (2020) هدفت إلى إجراء مقارنة بين أربعة أنواع من أنماط القيمة لكبار السن طلاب المرحلة الثانوية على أساس ثلاثة مستويات من البيئة الاجتماعية: عينة مقدارها 1200 تم جمع الطلاب من 3 مناطق (Doaba، Majha ، وMalwa). تم اختيار منطقتين على أساس الراحة من كل منطقة. علاوة على ذلك، تم اختيار الطلاب من خلال طبقات تقنية أخذ العينات العشوائية. تم اختيار إجمالي ست مناطق كانت هوشياربور، كابورتالا باثانكوت، تارانتارن، موهالي ومانسا. ولكن في وقت لاحق في وقت الجدولة، وجد أن لم يتم استكمال بيانات 90 طالبًا. وبذلك تكونت العينة النهائية من 1110 كبير طلاب المرحلة الثانوية من 27 مدرسة. من كل مدرسة ما يقرب من 45 إلى 50 طالبًا تم اختيارهم بشكل عشوائي. كشفت الدراسة أن الطلاب نشأوا في Good Social كان للبيئة مستويات أنماط القيمة (الاجتماعية) أفضل من الطلاب الذين نشأوا بمتوسط وبيئة اجتماعية سيئة. تربى الطلاب مع بيئة اجتماعية جيدة ومتوسطة مستويات أنماط القيم (الدينية) أفضل من الطلاب الذين نشأوا في بيئة اجتماعية سيئة. الطلاب الذين نشأوا مع بيئة اجتماعية متوسطة لديهم مستويات أفضل من أنماط القيمة (سياسي) من الطلاب الذين نشأوا في بيئة اجتماعية جيدة. تربى الطلاب مع الفقراء البيئة الاجتماعية لديها مستويات أفضل من أنماط القيمة (الاقتصادية) من الطلاب الذين نشأوا معها بيئة اجتماعية جيدة ومتوسطة [28].

3- دراسة Fordham, Robinson (2018) سعت الدراسة إلى تقديم إرشادات لتطوير تعريف عملي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق معين، من خلال تحديد المتطلبات الأساسية المتكاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي

تتضمن وجهات نظر ومصالح مختلفة. القصد من ذلك هو أن هذا يمكن أن يساعد في دعم تقييم النجاح المستقبلي لبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المورد الأسترالي. وعلى المستوى المنهجي، لالتقاط وجهات نظر المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر سياقات مختلفة، شملت الدراسة ولايات قضائية متعددة في أستراليا، وهي الإقليم الشمالي وجنوب أستراليا والقسم الغربي من استراليا. ومن نتائج الدراسة بشكل عام، أن إشراك مجموعة متنوعة من موظفي الشركة وأصحاب المصلحة في المسؤولية الاجتماعية للشركات في بيئات مؤسسية متنوعة قاد التعددية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، مما أدى إلى توسيع النتائج والترابط لصالح المجتمع. الإدارة المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية للشركات داخل القطاع يحتاج إلى السعي للحفاظ على هذه التعددية مع تحسين ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال الفحص والتعلم من أفضل الممارسات في كل من الشركة ومستويات مؤسسية أوسع [29].

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق لنماذج الدراسات والبحوث العربية والأجنبية أنها تناولت موضوعات متعددة ومتنوعة تتعلق المسؤولية الاجتماعية ودور الإطار القيمي في تعزيزها وتحقيقها، حيث ركزت الغالبية العظمى من تلك الدراسات على دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، والمواطنة وخلق قيم مشتركة للمؤسسات الاقتصادية، وعلاقة الأنساق القيمية بالتغير الاجتماعي وبعض المتغيرات البيئية. وأيضاً علاقة القيم الاجتماعية بالتغير الاجتماعي. هذا فضلاً عن دراسة المسؤولية الاجتماعية من حيث مفهومها وأبعادها والمعايير التي تدعمها وتعززها سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات والشركات، وكذلك دور الأسرة في عملية التربية وتنشئة الأبناء على قيم المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالمنهجيات التي استخدمتها تلك الدراسات بصورة عامة، فقد تنوعت ما بين منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت معظمها على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية، وثمة بعض الدراسات التي اعتمدت على المقابلة. وتوصلت جميع الدراسات إلى نتائج مهمة على المستويين النظري والتطبيقي.

ولقد استفادت الباحثة من تلك الدراسات في عدة جوانب منها: صياغة التعريفات الاجرائية لمفاهيم الدراسة من ناحية، وتحديد أهداف الدراسة وتساؤلاتها والاجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها من ناحية أخرى. هذا إضافة إلى مقارنة نتائج دراستها بنتائج تلك الدراسة للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، ومن ثم تحديد أهمية دراستها بالنسبة للدراسات السابقة، وخاصة أنها تعتبر من الدراسات الجديدة التي تتناول دور الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني.

ثامناً: النظريات المفسرة للقيم والمسؤولية الاجتماعية:

نظراً لأهمية الأنساق القيمية والمسؤولية الاجتماعية، فقد قدم العلماء والباحثين تفسيرات متباينة لكل منهما، وفقاً لمنطلقات وأطر نظرية متنوعة ومتباينة، ويمكننا أن نقدم باختصار لنماذج من الرؤى النظرية التي فسرت الأنساق القيمية والأخرى التي قدمت تحليلات وتفسيرات للمسؤولية الاجتماعية فيما يأتي:

1- النظريات المفسرة لأنساق القيم: ثمة نظريات متعددة لتفسير الأنساق الاجتماعية ومدى أهميتها بالنسبة للمجتمع، سواء تلك التي قدمها المتخصصون في علم النفس أم علم الاجتماع، نذكر من تلك النظريات ما يأتي:

أ- نظرية التحليل النفسي: تنطلق نظرية التحليل النفسي Psych -Analysis Theory من مقولة أساسية مؤداها: يأتي اكتساب القيم من خلال مراحل الطفولة، ومن خلال التنسيق بين آليات الجهاز النفسي الثلاث وهي: الهو، الأنا والأنا الأعلى، حيث يستبصر الفرد ويدرك رغباته ومدى اختلافها مع ما تربى عليه في مجتمعه في ضوء وعي الفرد بالتناقضات ومحاولاته الجادة في التنسيق بين الأجهزة النفسية الثلاثة والعمليات النفسية والصراعات الناشئة [30].

ب- النظرية السلوكية: ترى النظرية السلوكية Behavioral Theory أن اكتساب القيم من خلال عمليات التعزيز سواء أكان التعزيز سلبي أم إيجابي، وينظرون للقيم على أنها نوعان إما قيم إيجابية أم قيم سلبية، وأن اكتساب القيم تأتي عن طريق التعلم والتفاعل مع المثيرات. ويرى "جوليان " أن أغلب أنواع السلوك يتم اكتسابها خلال المواقف الاجتماعية، وتنبع عن حاجات لا يمكن اشباعها إلا بمساعدة الآخرين، كما يؤكد " روترز " على أن التعلم الاجتماعي يحقق للفرد ست حاجات هي: تأكيد المكانة الاجتماعية والحماية الناتجة عن التعلق، والسيطرة، الاستقلال والحب والعطف والراحة البدنية والتعلم الاجتماعي الذي يحقق هذه الحاجات ينمي السلوك الاجتماعي المرغوب فيه لدى الأفراد [31].

ج- نظرية التعلم الاجتماعي: ترى نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory باعتبارها نظرية توليفيه (سلوكية واجتماعية)، حيث يسود الاعتقاد بأن الطفال يتصرفون حسب رغبة والديهم من أجل تجنب القلق الناتج عن الانحراف والإغواء، حيث افترض "باندورا" أن الأفراد يضعون معايير يحققونها لأنفسهم من خلال ملاحظة معايير الآخرين، وينتج عن التمسك بهذه المعايير التدعيم الذاتي، بينما يؤدي انتهاكها إلى العقاب الذاتي [32].

د- النظرية الإنسانية: Humanism Theory يشير " ماسلو " إلى وجود ارتباط أو علاقة واضحة بين قيم الفرد ودوافعه وحاجاته، حيث أوضح أن هناك نوعاً من الارتقاء المتتالي للحاجات، فحاجات الفرد ترتقي في شكل نظامي متدرج ومتتال من الحاجات الأدنى إلى الحاجات الأعلى، وذلك طبقاً لدرجة أهميتها أو سيادتها. وفي ضوء هذا التدرج الهرمي للحاجات لا يتحقق التقدم نحو حاجة تقع في مستوى أعلى على هذا المدرج الهرمي إلا بعد اشباع الحاجات التي تقع في المستوى الأدنى منها، فبمجرد اشباع الحاجات العضوية سرعان ما تبزغ الحاجات الأعلى طالبة الاشباع هي كذلك[33].

هـ- النظرية البنائية الوظيفية: Functional Structural Theory يعتبر "تالكوت بارسونز " من بين المهتمين بمفهوم النسق الاجتماعي، حيث أن ظهور النسقية كمنظور فكري منظم قد جاء حلال الأربعينيات من القرن العشرين في أمريكا، فقد ركزت النسقية على حصر الشمول للمشاكل التي تحيط بالظاهرة، وبالتركيز على طبيعة العلاقات المتبادلة بين عناصر النسق الاجتماعي ومكوناته ومن بينها النسق القيمي من أجل الوصول إلى هدف محدد. وأن هذه النظرية تنظر إلى النسق الاجتماعي من جانبين أحدهما بنائي والآخر وظيفي [34].

ومن ثم، فالنسق القيمي من المنظور البنائي الوظيفي هو النسق الذي تسير في مجاله البنى الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة، فالنسق القيمي هو الذي يقسم العمل على الأفراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه، كما أنه يحدد أساليب اتصاله وتفاعله مع الآخرين، بالإضافة إلى أن النسق القيمي هو الذي يحدد ماهية الأفعال التي يُكافأ عليها الفرد أو يعاقب. بمعنى آخر، يشكل النسق القيمي بما يتضمنه من قيم اجتماعية ومعايير أسلوباً من أساليب الضبط الاجتماعي.

2- النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية:

ثمة اتجاهات مختلفة اهتمت بتفسير المسؤولية الاجتماعية، فهناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية تعني مجموعة من الوظائف التي يجب أن يلتزم الفرد والمؤسسات بتأديتها أمام المجتمع في مختلف المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بحيث يتوافر في معالجتها وموادها القيم والأخلاق المجتمعية، شريطة أن يتوافر لدى الأفراد حرية حقيقية تجعلهم مسؤولين أمام القانون والمجتمع [35].

وهناك من يعتبر أن المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية هي مسؤولية الفرد عن نفسه ومسؤوليته تجاه أسرته وأصدقائه وتجاه دينه ووطنه من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية ومشاركته في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الأهداف العامة. ويذهب آخرون إلى اعتبار المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الأخلاقية مفهومان متلازمان من منطلق أن بناء الفرد المسؤول في المجتمع لا يمكن أن يتحقق دون الالتزام بمنظومة القيم الأخلاقية السائدة فيه، والتي تنمي لديه الادراك بالمسؤولية العامة، وضرورة المشاركة بفعالية في نهضة مجتمعه على كافة الأصعدة، وكذلك التعاون مع باقي أفراد المجتمع والعمل بروح الفريق [36].

وثمة رؤى واتجاهات نظرية مختلفة قدمت تفسيرات للمسؤولية الاجتماعية ومدى أهميتها بالنسبة للأفراد والمؤسسات والشركات تجاه المجتمع، نذكر بعضها فيما يأتي:

أ-النظرية البنائية الوظيفية: في هذه النظرية نجد العديد من العلماء، أمثال سبنسر، وبارسونز، وفيبر، قد أفادوا بتحليل أهمية توازن البناء الاجتماعي في أداء وظائفه بطريقة سليمة تحفظ أمن الكيان الاجتماعي من خلال تكامل الأنساق في أداء وظائفها، ويمكن اعتبار هذه النظرية من النظريات الهامة في مجال العمل الاجتماعي؛ ذلك لما تتمتع به من محاولة ربط أجزاء المجتمع بعضها ببعض، ليظهر المجتمع نسقًا واحدًا متكامل الأجزاء، ويمكن تحديد أنساق المجتمع ابتداء بالفرد، ثم الأسرة، ثم المجتمع ومؤسساته، وهذه الأنساق كلها تسعى إلى التماسك والتوازن في الأمور الحياتية من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية ،والدينية، والصحية، والتربوية، والأمنية ،فإذا ما عجز أحد الأنساق الاجتماعية عن القيام بأحد وظائف البناء الاجتماعي، فقد ينشأ الخلل الوظيفي الناتج عن عجز الأعضاء في المؤسسة عن ممارسة الوظائف الاجتماعية، فمؤسسات المسؤولية الاجتماعية – من خلال العمل الاجتماعي- تقوم بسد هذا العجز ،وإعادة الضبط والتوافق الاجتماعي إلى طبيعته. كما يحدث شكلًا من التوازن والتماسك الاجتماعي من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، وهو الاهتمام بالمشاكل المجتمعية، والتنبؤ بمستقبل الرقي بالمجتمع [37].

ب- نظرية الدور الاجتماعي: هنالك تقارب مع نظرية الدور التي تستند – كما جاءت في توضيح كثير من المفسرين، والمحللين الاجتماعيين- على أن البناء الاجتماعي يتكون من مؤسسات

اجتماعية، وكل مؤسسة لديها أدوار محددة ومكانات اجتماعية، وقد تكون متداخلة مع مؤسسات أخرى [38].

إن منظور الدور يفسر شكل العلاقات بين الأفراد وتداخل أدوارهم على مستوى الأسرة أو أي مؤسسة اجتماعية أخرى، فدور الفرد تحكمه قواعد مختلفة (منها: القيم، والسلوك، والرغبات)، كما أن دوره يختلف حسب النوع، والعمر، والوظيفة، والوضع داخل المؤسسة، وبذلك تختلف الواجبات والحقوق المتوقعة من الفرد تجاه الآخرين وتجاه المؤسسة. ويمكن توظيف نظرية الدور في مجال المسؤولية الاجتماعية بصورة واضحة وفاعلة إذا ما وجدت في المؤسسات التطوعية مظلة تنظيمية عامة من شأنها القيام بتنظيم تلك المؤسسات؛ لتؤدي عملها بطريقة تكفل للمجتمع تحقيق الرفاهية، إذًا كلما كانت المسؤولية الاجتماعية من قبل تلك المؤسسات التطوعية قائمة على معايير اجتماعية عملية كلما كان نفعها أفضل، أما إذا كان العمل التطوعي قائمًا على العشوائية يكون نفعه ضعيفًا، وفي حيز محدود [39].

ج- نظرية التبادل الاجتماعي: تقوم على أساس فهم الأجزاء التي يتكون منها المجتمع، والعمليات التبادلية التي تحدث بينهم ،وكذلك التعرف على سلوك الأفراد، واتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع مشكلاتهم، على أساس أن السلوك هو المكون الأساسي للمجتمع أو المنظمات التي تعمل في إطاره، وعلى هذا يمكن القول بأن نظرية التبادل الاجتماعي قائمة على ثلاثة محاور (الفرد، الجماعة، المجتمع) ، كما أن للنظرية تفسيرات عديدة حسب توجهات المفكرين القائمين على هذه النظرية، سنتناول أكثرهم مقاربة للمسؤولية الاجتماعية؛ فنجد "جون هومانس" ركز على أن عملية التبادل بين الأفراد او الجماعات عملية تهدف لتحقيق المنفعة و الربح بين الطرفين، فسعى هومانس موضحًا العلاقة بين هذه المحاور؛ حيث إن الفرد في إطار سعيه واهتماماته لإشباع حاجاته وقضاء مصالحه يدخل في علاقة تبادلية مع الأشخاص والجماعات المختلفة والمؤسسات المجتمعية التي قد تفرض عليه القيام بأنشطة معينة في مقابل حصوله على ما يريد، ويتم ذلك الأسلوب طبقًا لظروف المجتمع ومعاييره [40].

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن مداخل نظرية التبادل تعني بأن المسؤولية الاجتماعية هي عملية تبادل موارد وتحقيق منافع بين أفراد المجتمع، عبر تفعيل وتسخير جميع الإمكانات المتاحة من مؤسسات اجتماعية واقتصادية رسمية وشعبية خاصة وأهلية؛ من أجل تقديم مساعدات وخدمات لأفراد المجتمع ليست فقط لإشباع رغباته، وإنما لمزيد من ضمان استمرارية عجلة تبادل المنفعة واستثمار الموارد والإمكانات؛ لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية.

نستنتج من العرض السابق، أن ثمة رؤي وتفسيرات وتحليلات مختلفة قدمها الباحثون والمتخصصون في مختلف العلوم الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال التأكيد على مدى أهميتها بالنسبة للأفراد والمؤسسات والمنظمات

الاجتماعية وأصحاب المصلحة تجاه المجتمع بصورة عامة. تلك الرؤى تمثلت في المنظور السياسي والمنظور الاجتماعي. ومن ثم يمكن الاستفادة من تلك الرؤى في الـــتأكيد على أن مفهم وتحليل المسؤولية الاجتماعية من حيث مفهومها ومضامينها وأبعادها المختلفة ينبغي أن يتم من خلال النظرة الشمولية التي تضع في الحسبان أن جوانب المسؤولية الاجتماعية وأبعادها المختلفة متداخلة ومترابطة، بحيث أن فهم وتحليل أي بعد من أبعادها على المستويين الفردي والمؤسسي، لا يتحقق بمعزل عن فهم وتحليل الأبعاد الأخرى. إضافة إلى فهم طبيعة العلاقة التفاعلية بين النسق الثقافي والقيمي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، بوصف النسق القيمي هو الموجه نحو تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

ومن جانب آخر، ثمة رؤي نظرية تناولت موضوع القيم، تمثلت في نظرية التحليل النفسي والنظرية السلوكية ونظرية التعلم الاجتماعي والنظرية البنائية الوظيفية، حيث تناولت هذه الرؤى النظرية القيم ومدى أهميتها من زوايا وجوانب مختلفة. ويمكن للباحثة الاستفادة من مقولات البنائية الوظيفية، وخاصة مقولة النسق الاجتماعي، حيث أن النسق القيمي يمثل نسقاً فرعياً داخل النسق الأكبر وهو المجتمع، وأن ثمة علاقة بين نسق القيم وجميع الأنساق الاجتماعية الأخرة المكونة للنسق الاجتماعي الأكبر، فضلاً عن أن النسق القيمي هو الذي يوجه سلوكيات الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، هو الأمر الذي يضمن للمجتمع حالة التوازن والاستقرار. ومن ثم فلنسق القيمي يؤدي دوراً مهماً في تعزيز مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية.

تاسعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1- نوع الدراسة والمنهج المستخدم: تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية، حيث أنها تستهدف وصف وتحليل أهمية الإطار القيمي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني، ومن ثم فإن المنهج الوصفي التحليلي يُعد أنسب الأساليب المنهجية لتحليل بيانات الدراسة وتفسيرها.

2- مجالات الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** المجتمع البحريني

- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة عمدية غير عشوائية من الأسر البحرينية على أن تكون وحدة الدراسة هم أولياء الأمور من الذكور والاناث، للتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم حول أهمية الإطار القيمي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتبلغ عينة الدراسة 146 مفردة.

3- أداة الدراسة: تم استخدام استبيان إلكتروني يتضمن مجموعة من المحاور تتمثل في: البيانات الأساسية، تأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني، القيم الاجتماعية والثقافية بالمسؤولية الاجتماعية، القيم الدينية والأخلاقية في توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية، قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، المعوقات التي تحد من قيام بعض المؤسسات بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية. وتم عرض الاستبيان على عدد من المتخصصين الذين قدموا بعض الملاحظات تمثلت في حذف وإضافة بعض الفقرات، وقد استفادت الباحثة من تلك

الملاحظات في تطوير الاستبيان وصياغته في صورته النهائية. وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي كما يتضح من الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	الاتجاه
من 1 إلى 1,79	لا أوافق بشدة
1,80 إلى 2,59	لا أوافق
2,60 إلى 3,39	محايد
3,40 إلى 4,19	أوافق
4,20 إلى 5	أوافق بشدة

وتم عمل الثبات والصدق للمقياس، وكان مرتفعاً كما يتضح من الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (2) الثبات والصدق

المقاييس	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	الصدق
-تأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	10	0,886	0,941
-القيم الاجتماعية والثقافية والمسؤولية الاجتماعية	10	0,993	0,996
-القيم الدينية والأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية	11	0,929	0,964
-قيم المواطنة والانتماء وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية	12	0,923	0,960
-المعوقات التي تحد من قيام بعض المؤسسات بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	9	0,882	0,939

4- أساليب تحليل البيانات: يعتمد تحليل بيانات الدراسة الميدانية على أسلوبين للتحليل أحدهما: التحليلات الكمية والثاني: التحليلات الكيفية، حيث يتم ادخال استجابات المبحوثين على البرنامج الاحصائي لاستخراج الجداول التكرارية والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، فضلاً عن استخدام مربع كاي T-test للكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات وتساؤلات الدراسة.

عاشراً: الدراسة الميدانية: تحليل النتائج وتفسيرها

أولاً: خصائص عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) خصائص عينة الدراسة

النوع	**ك**	**%**
ذكر	60	41,1
أنثى	86	58,9
الإجمالى	**146**	**100,0**
السن	ك	%
25- أقل من 30 سنة	15	10,3
30- أقل من 35	14	9,6
35- أقل من 40	25	17,1
40- أقل 45	22	15,1
45- أقل من 50	24	16,4
50 سنة فأكثر	46	31,5
الإجمالي	**146**	**100,0**
الحالة الاجتماعية	**ك**	**%**
أعزب	13	8,9
متزوج	118	80,8
مطلق	15	10,3
الإجمالى	**146**	**100,0**
المستوى التعليمي لرب الأسرة	**ك**	**%**
الإعدادية	6	4,1
الثانوية	36	24,7
الجامعي	68	46,6
فوق الجامعي (ماجستير /دكتوراه)	36	24,7
الإجمالي	**146**	**100,0**
مهنة رب الأسرة	**ك**	**%**
ربة منزل	16	11,0
موظف/ة في الحكومة	49	33,6
موظف/ة في القطاع الخاص	27	18,5
أعمال حرة	15	10,3
متقاعد	39	26,7
الإجمالي	**146**	**100,0**

يتضح من البيانات المبينة في الجدول السابق أن عينة الدراسة قد تباينت من حيث الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بالنسبة لمتغير **النوع:** فقد بلغت نسبة الاناث 58,9% من اجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الذكور 41,1% من أرباب الأسر. أما بالنسبة لمتغير **السن**، فقد جاءت الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) في المرتبة الأولى بنسبة استجابات بلغت 31,5%، تليها الفئة العمرية (35–أقل من 40 سنة)، بنسبة استجابات بلغت 17,1% من اجمالي العينة، تليها الفئة العمرية (45– أقل من 50 سنة) بنسبة بلغت 16,4%. ثم الفئة العمرية (40–أقل من 45 سنة) بنسبة استجابات 15,1%. أما الفئتين (25–أقل من 30، 30–أقل من 35 سنة) فقد بلغت نستهن 10,3%، 9,6% على التوالي. يتضح من البيانات السابقة أن الغالبية العظمى من أولياء الأمور قد جاءت في الفئات العمرية (35– 50 سنة فأكثر)، بنسبة اجمالية بلغت 79,8% من اجمالي عينة الدراسة.

أما بالنسبة **للحالة الاجتماعية** لعينة الدراسة، فقد جاءت الغالبية العظمى من عينة الدراسة في فئة متزوج بنسبة 80,8%، بينما بلغت نسبة فئة المطلق 10,3%، وأخيراً فئة أعزب 8,9%. وبالنسبة لتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير **المستوى التعليمي**، فقد بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية 46,6% من اجمالي العينة، تليها فئة الحاصلين على الثانوية وفوق الجامعي، وذلك بنسب متساوية بلغت 24,7% لكل منهما. وأخيراً الحاصلين على الإعدادية بنسبة منخفضة بلغت 4,1% من اجمالي عينة الدراسة. وتعكس هذه البيانات مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي للغالبية العظمى من عينة الدراسة من أولياء الأمور، وهو الأمر الذي يمكن أن يعكس مستوى وعيهن بأهمية المسؤولية الاجتماعية. وفيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير **المهنة**، تكشف البيانات أن الموظفين في الحكومة، قد جاءت في المرتبة الأولى بنسبة استجابات بلغت 33,6%، تليها فئة المتقاعدين بنسبة استجابات 26,7%، ثم فئة الموظفين في القطاع الخاص بنسبة بلغت 18,5%. أما فئة ربات المنزل، فقد بلغت 11,0%، وأخيراً نسبة الأعمال الحرة 10,3%. وتعكس هذه البيانات مدى التباين والتنوع في المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمهني لعينة الدراسة.

ثانياً: تأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (4) تأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية (ن=146)

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
– تدعم قيم القرابة تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,55	0,588	4	أوافق بشدة
– تدعم قيم التواصل العائلي تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,40	0,639	9	أوافق بشدة
– تساهم قيم الزواج الداخلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,51	0,667	6	أوافق بشدة
– تساهم قيم التكافل الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,05	0,908	10	أوافق بشدة
– تساهم القيم المجتمعية الخاصة بكبار السن في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,44	0,632	8	أوافق بشدة
– احترام ذوي الاحتياجات الخاصة يعزز من قيمة المسؤولية الاجتماعية	4,54	0,577	5	أوافق بشدة

– الالتزام بقيم الجماعة ومعاييرها وعقيدة المجتمع يسهم في تعميق المسؤولية الاجتماعية	4,69	0,545	2	أوافق بشدة
– الإخلاص في العمل والثبات فيه يعزز من قيم المسؤولية الاجتماعية	4,47	0,754	7	أوافق بشدة
– المسؤولية الشخصية والاجتماعية للوالدين والأبنـــاء يعمق من مفهوم المسؤولية الاجتماعية	4,62	0,624	3	أوافق بشدة
– تؤثر قيم الأسرة الممتدة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,73	0,488	1	أوافق بشدة

تكشف البيانات الموضحة في الجدول السابق عن مجموعة من الحقائق وفقاً لدرجة الأهمية بالنسبة لعينة الدراسة نذكرها فيما يأتي:

– بالنسبة للفقرة (تؤثر قيم الأسرة الممتدة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية) فقد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط (4,53)، بانحراف معياري (0,677)، وقد جاءت الموافقة بشدة من جانب أفراد العينة على هذه الفقرة. وهذا يعني أن القيم الاجتماعية التي تسود الأسرة الممتدة والتي تعكس التضامن الاجتماعي تؤثر بشكل واضح في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

– في المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية جاءت الفقرة (الالتزام بقيم الجماعة ومعاييرها وعقيدة المجتمع يسهم في تعميق المسؤولية الاجتماعية)، وذلك بمتوسط بلغ (4,69)، وانحراف معياري (0,545)، وجاءت الموافقة بشدة على هذه الفقرة من جانب أفراد العينة.

– وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (المسؤولية الشخصية والاجتماعية للوالدين والأبناء يعمق من مفهوم المسؤولية الاجتماعية)، وذلك بمتوسط بلغ (4,62)، وانحراف معياري (0,624)، وكان اتجاه أفراد العينة على هذه الفقرة الموافقة بشدة، وهو ما يشير إلى أهمية المسؤولية الشخصية للوالدين والأبناء في تعميق المسؤولية الاجتماعية.

– بينما جاءت الفقرة (تدعم قيم القرابة تعزيز المسؤولية الاجتماعية) في المرتبة الرابعة، بمتوسط بلغ (4,55)، وانحراف معياري (0,588)، وكان اتجاه أفراد العينة بالنسبة لهذه الفقرة الموافقة بشدة. وهو ما يشير إلى أن قيم القرابة المستندة على العادات والتقاليد الأسرية والاجتماعية تدعم وتعزز المسؤولية الاجتماعية.

– وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة (احترام ذوي الاحتياجات الخاصة يعزز من قيمة المسؤولية الاجتماعية، وذلك بمتوسط (4,54)، وانحراف معياري (0,577)، وهو ما يؤكد على أهمية احترام هذه الفئات الخاصة والعمل على دمجها في المجتمع، مما يعزز المسؤولية الاجتماعية لدى جميع أفراد المجتمع من ناحية، والمؤسسات المجتمعية المختلفة من ناحية أخرى.

– أما بالنسبة للفقرة (تساهم قيم الزواج الداخلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية)، فقد جاءت في المرتبة السادسة، بمتوسط بلغ (4,51)، وانحراف معياري (0,667)، وهو الأمر الذي يشير إلى أن نظم الزواج الداخلي وما يرتبط بها من قيم عائلية وعادات وتقاليد تدعم التماسك والترابط العائلي تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للأفراد تجاه العائلة والمجتمع بصورة عامة.

وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة (الإخلاص في العمل والثبات فيه يعزز من قيم المسؤولية الاجتماعية)، وذلك بمتوسط (4,74)، (0,754)، وكانت الموافقة بشدة من جانب أفراد العينة على هذه الفقرة. وهو ما يعني أن الإخلاص في العمل والالتزام من جانب الأفراد يدعم مسؤولياتهم تجاه المجتمع.

وفي المرتبة الثامنة جاءت الفقرة (تساهم القيم المجتمعية الخاصة بكبار السن في تعزيز المسؤولية الاجتماعية) بمتوسط (4,44)، وانحراف معياري (0,632)، حيث أن التزام أفراد المجتمع بالقيم الاجتماعية التي تدعم احترام كبار السن تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للأفراد تجاه هذه الفئة.

وأخيراً جاءت الفقرتين (تدعم قيم التواصل العائلي تعزيز المسؤولية الاجتماعية، تساهم قيم التكافل الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية) في المرتبتين التاسعة والعاشرة على التوالي، وذلك بمتوسطات متقاربة إلى حد كبير، وهو الأمر الذي يشير إلى أهمية العلاقات العائلية الحميمة والتواصل بين أفراد العائلة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

نستنتج من التحليلات السابقة أن الإطار القيمي بصورة عامة بما يتضمنه من مبادئ وقيم اجتماعية تتعلق باحترام كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، والالتزام بقيم الجماعة الاجتماعية والقيم العائلية والقيم المرتبطة بالتواصل العائلي والتكافل الاجتماعي، واحترام القيم الأسرية، جميعها تسهم بدرجات متفاوتة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه العائلة والمجتمع بصورة عامة، وهو ما يدعم التماسك والترابط المجتمعي على كافة الأصعدة والمستويات.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين النوع وتأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، فيمكن الكشف عنها من خلال البيانات الموضحة في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (5) العلاقة بين متغير النوع وتأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

العبارات	ذكر		أنثى		قيمة اختبار ت Test	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
تدعم قيم القرابة تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,47	0,536	4,62	0,617	−1,521	0,131
تدعم قيم التواصل العائلي تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,45	0,534	4,37	0,704	0,724	0,470
تساهم قيم الزواج الداخلي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,45	0,699	4,56	0,644	−0,964	0,337
تساهم قيم التكافل الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,25	0,728	3,92	0,997	2,198	*0,030
تساهم القيم المجتمعية الخاصة بكبار السن في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,40	0,588	4,47	0,663	−0,611	0,542
احترام ذوي الاحتياجات الخاصة يعزز من قيمة المسؤولية الاجتماعية	4,38	0,585	4,65	0,548	−2,826	**0,005
الالتزام بقيم الجماعة ومعاييرها وعقيدة المجتمع يسهم في تعميق المسؤولية	4,57	0,533	4,78	0,540	−2,351	*0,020

الاجتماعية						
الإخلاص في العمل والثبات فيه يعزز من قيم المسؤولية الاجتماعية	4,42	0,671	4,51	0,808	−0,748	0,456
المسؤولية الشخصية والاجتماعية للوالدين والأبناء يعمق من مفهوم المسؤولية الاجتماعية	4,52	0,651	4,69	0,599	−1,622	0,107
تؤثر قيم الأسرة الممتدة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,65	0,481	4,79	0,488	−1,724	0,087
الإجمالي ن=146	60		86			

*دالة عند مستوى 0,05 **دالة عند مستوى 0,01 درجات الحرية 144

أوضحت التحليلات الإحصائية المبينة في الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغير مساهمة قيم التكافل الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة الذكور بمتوسط 4,25، بينما بلغ للإناث متوسط 3,92، وهو ما يشير إلى أن الذكور أكثر وعياً بأهمية مساهمة قيم التكافل الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من الإناث. كما يوضح الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لمتغير احترام ذوي الاحتياجات الخاصة يعزز من قيمة المسؤولية الاجتماعية، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة الإناث بمتوسط 4,65، بينما بلغ المتوسط للذكور 4,38، ومتغير الالتزام بقيم الجماعة ومعاييرها وعقيدة المجتمع يسهم في تعميق المسؤولية الاجتماعية، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة الإناث بمتوسط 4,78، بينما بلغ المتوسط للذكور 4,57. وهو ما يشير إلى أن الإناث أكثر وعياً بأهمية احترام ذوي الاحتياجات الخاصة والالتزام بقيم الجماعة ومعاييرها وعقيدة المجتمع في تعزيز وتعميق المسؤولية الاجتماعية. أما المتغيرات الأخرى الموضحة في الجدول السابق لم تظهر أية فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للفئتين.

ثالثاً: القيم الاجتماعية والثقافية والمسؤولية الاجتماعية:

لا شك في أن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع بكل ما تتضمنه من معايير ومبادئ تشكل الإطار المرجعي للأسرة والمجتمع بشكل عام، وهي تمثل في الوقت ذاته الضمير الجمعي الذي يحكم عمليات التفاعل الاجتماعي ويحدد المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد ومن ثم ادوارهم الاجتماعية، تلك القيم تسهم بدرجات متفاوتة في تعميق قيم المسؤولية الاجتماعية للأفراد تجاه أسرهم من ناحية والمؤسسات التي يرتبطون بها والمجتمع بصورة عامة من ناحية أخرى. يمكننا الكشف عن تلك القيم من البيانات الموضحة في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (6) القيم الاجتماعية والثقافية والمسؤولية الاجتماعية (ن= 146)

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
– تساهم العادات والأعراف الخاصة بالقيم الجماعية في تعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية	4,40	0,709	5	أوافق بشدة
– احترام حقوق المرأة والطفل تساهم في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية	4,60	0,605	4	أوافق بشدة

– المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين يساهم في نشر قيم المسؤولية الاجتماعية	4,46	0,806	3	أوافق بشدة
– العادات المرتبطة بحقوق الجار تساهم في تدعيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية	4,49	0,646	2	أوافق بشدة
– القيم الثقافية المرتبطة بالحق الإنساني تساعد في تدعيم المسؤولية الاجتماعية	4,38	0,744	6	أوافق بشدة
– احترام أخلاقيات العمل وتحمل المسؤولية يساعد في تدعيم المسؤولية الاجتماعية	4,49	0,667	2	أوافق بشدة
– احترام الرأي الآخر يساهم في تنمية الاحساس بالمسؤولية الاجتماعية	4,49	0,667	2	أوافق بشدة
– الأخلاقيات المرتبطة باحترام حقوق الآخرين وملكياتهم تساعد في تدعيم المسؤولية الاجتماعية	4,46	0,634	3	أوافق بشدة
– تسهم قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,53	0,666	1	أوافق بشدة
– المحافظة على البيئة وثروات المجتمع تساهم في تدعيم المسؤولية الاجتماعية	4,53	0,677	1	أوافق بشدة

يتضح من التحليلات الإحصائية المبينة في الجدول السابق أن ثمة مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية التي تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث جاء ترتيب تلك القيم وفقاً لدرجة الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة على النحو الآتي:

في المرتبة الأولى جاءت الفقرتين (تسهم قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، المحافظة على البيئة وثروات المجتمع تساهم في تدعيم المسؤولية الاجتماعية)، وذلك بمتوسطات متساوية بلغت (4,53)، وانحرافات معيارية متقاربة بلغت (0,666، 0,677)، وتؤكد تلك البيانات على أهمية قيم المواطنة والانتماء والمحافظة على البيئة وثروات المجتمع بما يتلاءم مع معايير التنمية المستدامة، فضلاً عن ترسيخ قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يعزز من قيم المسؤولية الاجتماعية للأفراد تجاه المجتمع.

أما الفقرات (العادات المرتبطة بحقوق الجار، واحترام أخلاقيات العمل وتحمل المسؤولية، واحترام الرأي الآخر)، فقد احتلت تلك القيم المرتبة الثانية حسب درجة أهميتها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بمتوسطات متساوية بلغت (4,49) لكل منها، وانحرافات معيارية متقاربة إلى حد كبير كما يتضح من البيانات المبينة في الجدول. وهو الأمر الذي يؤكد على مدى أهمية تلك القيم في تعميق العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ومن ثم تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية بين الأفراد من ناحية وبينهم والمجتمع من ناحية أخرى.

وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (الأخلاقيات المرتبطة باحترام حقوق الآخرين وملكياتهم تساعد في تدعيم المسؤولية الاجتماعية)، وذلك بمتوسط (4,46) وانحراف معياري (0,634)، وكذلك (المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين يساهم في نشر قيم المسؤولية الاجتماعية) بمتوسط 4,46) وانحراف معياري (0,806)، وذلك يشير إلى مدى أهمية أن يسود في المجتمع المبادئ والأخلاقيات التي تدعم احترام حقوق الآخرين وملكياتهم، والعدالة الاجتماعية القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات وعد التمييز بين المواطنين، وهو الأمر الذي يسهم في تعميق الترابط والتماسك الاجتماعي كما أنه يقلل من فرص الصراع الاجتماعي والتفكك.

أما (احترام حقوق المرأة والطفل فإنه يساهم في نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية)، فقد احتل المرتبة الرابعة من حيث درجة أهميته من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك بمتوسط 4,60)، وانحراف معياري (0,606). وهذا يشير إلى مدى أهمية احترام حقوق المرأة والطفل وتوفير فرص الحياة المناسبة من صحة وتعليم ومسكن ووسائل ترفيه في ترسيخ قيم المسؤولية الاجتماعية.

بينما جاءت الفقرة (تساهم العادات والأعراف الخاصة بالقيم الجماعية في تعميق مفهوم المسؤولية الاجتماعية) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الأهمية بمتوسط 4,40)، وانحراف معياري (0,709)، وهو ما يشير إلى أن العادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية التي تدعم الروح الجماعية والتعاون والتكافل الاجتماعي تسهم في تعزيز وتعميق المسؤولية المجتمعية بين أفراد المجتمع.

وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت الفقرة (القيم الثقافية المرتبطة بالحق الإنساني تساعد في تدعيم المسؤولية الاجتماعية) بمتوسط 4,38) وبانحراف معياري (0,744)، وهو ما يشير إلى أهمية احترام حقوق الانسان مثل الحق في العمل والسكن والحياة الكريمة بصورة عامة، بما يعمق من قيم الشعور بالمسؤولية من جانب أفراد المجتمع نحو مجتمعهم.

نستنتج من التحليلات السابقة، أن ثمة اتفاقاً بين أفراد العينة على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية التي تعمق من مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد. وقد تباينت وجهات نظرهم حول مدى أهمية تلك القيم الاجتماعية والمتمثلة في: العادات والتقاليد الخاصة بالقيم الجماعية، واحترام حقوق المرأة والطفل، والمساواة في الحقوق والواجبات والعدالة الاجتماعية، واحترام أخلاقيات العمل وتحمل المسؤولية، وكذلك الأخلاقيات المرتبطة باحترام حقوق الآخرين، إضافة إلى قيم المواطنة والانتماء ودور تلك القيم جميعها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً: القيم الدينية والأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (7) القيم الدينية والأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية (ن=146)

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
– تقبل آراء الآخرين تساعد في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,40	0,738	8	أوافق بشدة
– تساهم الواجبات الدينية في تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية	4,43	0,751	7	أوافق بشدة
– احترام حقوق الآخرين ينمي مفهوم المسؤولية الاجتماعية	4,56	0,610	3	أوافق بشدة
– قيم التعاون والتراحم تساعد في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,51	0,667	5	أوافق بشدة
– الحفاظ على أسرار الآخرين من مبادئ المسؤولية الاجتماعية	4,43	0,769	7	أوافق بشدة
– تأدية الزكاة تساهم في تدعيم المسؤولية	4,56	0,643	3	أوافق

الاجتماعية				بشدة
– قيم البر وأعمال الخير تساهم في تدعيم المسؤولية الاجتماعية	4,55	0,675	4	أوافق بشدة
– توقير كبار السن من القيم الدينية التي تساهم في تدعيم المسؤولية الاجتماعية	4,68	0,511	1	أوافق بشدة
– الحرص على مساعدة الآخرين عند الحاجة من مبادئ المسؤولية الاجتماعية	4,59	0,559	2	أوافق بشدة
– إسراف بعض الأفراد في استهلاك المياه والكهرباء يعني عدم إحساسهم بتحمل المسؤولية الاجتماعية	4,50	0,754	6	أوافق بشدة
– المواظبة على قراءة الكتب الدينية يعزز من المسؤولية الاجتماعية	4,25	0,862	9	أوافق بشدة

تكشف التحليلات الموضحة في الجدول السابق عن مجموعة من القيم الدينية والأخلاقية التي تسهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، جاء ترتيبها من وجهة نظر عينة الدراسة وفقاً لدرجة أهميتها على النحو الآتي:

في المرتبة الأولى (توقير كبار السن تعتبر من القيم الدينية التي تساهم في تدعيم المسؤولية الاجتماعية)، وذلك بمتوسط (4,68) وانحراف معياري (0,511)، وهذا يعني أن احترام كبار السن وتوقيرهم تعتبر من أسمى القيم الدينية التي تعمق من شعور الأبناء ومسؤولياتهم نحو كبار السن.

بينما جاءت (الحرص على مساعدة الآخرين عند الحاجة تعتبر من مبادئ المسؤولية الاجتماعية) في المرتبة الثانية بمتوسط (4,59)، وانحراف معياري (0,559). وهو الأمر الذي يؤكد على أن مساعدة الآخرين عند الحاجة يعد من قيم التكافل الاجتماعي، وهي من القيم الاجتماعية الأصيلة في الثقافة العربية الإسلامية بصورة خاصة.

أما القيم الخاصة (باحترام حقوق الآخرين والتي تنمي مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأيضاً تأدية الزكاة تساهم في تدعيم المسؤولية الاجتماعية) فقد احتلت المرتبة الثالثة بمتوسطات متساوية بلغت (4,56) لكل منهما، وانحرافات معيارية متقاربة بلغت (0,610، 0,643) لكل منهما. وهي قيم أخلاقية تدعم وتعمق الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، ومن ثم تدعم الاستقرار والتماسك المجتمعي بصورة عامة.

وفي المرتبة الرابعة جاءت (قيم البر وأعمال الخير التي تساهم في تدعيم المسؤولية الاجتماعية) وذلك بمتوسط (4,55) وانحراف معياري (0,675)، وهو ما يشير إلى أن أعمال الخير سواء من قبل الأفراد أو الأسر أو المؤسسات الاجتماعية الخيرية تعمق من تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

وفي المرتبة الخامسة جاءت (قيم التعاون والتراحم التي تساعد في تعزيز المسؤولية الاجتماعية)، بمتوسط 4,51) وانحراف معياري (0,667)، حيث من المبادئ الأخلاقية المنتشرة في المجتمعات العربية الإسلامية التعاون والتضامن والتراحم على المستويين الأسري والعائلي من ناحية والمستوى المجتمعي من ناحية أخرى.

وفي المرتبة السادسة جاءت (اسراف بعض الأفراد في استهلاك المياه والكهرباء والتي تعبر عن عدم احساسهم بتحمل المسؤولية الاجتماعية)، وذلك بمتوسط (4,50)، وانحراف معياري (0,754)، وهي من السلوكيات السلبية التي

تحول دون تحمل بعض الأفراد للمسؤولية تجاه المجتمع، حيث أن الافراط في استهلاك المرافق والخدمات من جانب بعض الأفراد يعني عدم قدرتهم على تحمل المسؤولية تجاه المرافق العامة في المجتمع.

أما (الحفاظ على أسرار الآخرين، والالتزام بالواجبات الدينية) فقد احتلتا المرتبة السابعة من حيث الأهمية من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك بمتوسطات متساوية بلغت (4,43)، وانحرافات معيارية متقاربة بلغت (0,769، 0,751)، وهو ما يؤكد على مدى أهمية الالتزام بالواجبات الدينية وأيضاً الحفاظ على أسرار الآخرين في تعميق الشعور والاحساس بالمسؤولية الاجتماعية على المستويين الديني والأخلاقي.

وفي المرتبة الثامنة جاءت (تقبل آراء الآخرين تساعد في تعزيز المسؤولية الاجتماعية)، بمتوسط 4,40) وانحراف معياري (0,738) مما يشير إلى مدى أهمية التفاعل والحوار بين أفراد المجتمع وأن يكون هناك احتراماً لآراء الآخرين بما يدعم التكامل والتماسك الاجتماعي ويقلل من فرص الاختلاف والصراع على المستوى الفكري والثقافي. وأخيراً (المواظبة على قراءة القيم الدينية يعزز من المسؤولية الاجتماعية)، في المرتبة التاسعة بمتوسط ضعيف نسبياً (4,25)، وانحراف معياري (0,962). حيث أن قراءة الكتب الدينية ترفع من مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد وهو الأمر الذي يعزز قيم المسؤولية الاجتماعية لديهم تجاه أسرهم وعائلاتهم ومجتمعهم بصورة عامة.

نستنتج من التحليلات السابقة، مدى تأثير القيم الدينية والأخلاقية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وخاصة الالتزام بالواجبات الدينية واحترام حقوق الآخرين، والحفاظ على أسرارهم، والقيام بأعمال البر والخير سواء من جانب الأفراد أو الجمعيات الخيرية، وكذلك قيم احترام كبار السن ورعايتهم، فضلاً عن الحرص على تقديم المساعدات للآخرين عند الحاجة، هذه المنظومة القيمية الدينية والأخلاقية من شأنها أن تعزز المسؤولية الاجتماعية للأفراد نحو أسرهم من جانب ومجتمعهم من جانب آخر.

خامساً: قيم المواطنة والانتماء وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية:

المواطنة هي الحقوق التي تمنحها الدولة للأفراد الذين يحملون جنسيتها، بالإضافة إلى حصولهم على الامتيازات التي توفرها هذه الدولة والاستفادة منها، ويشمل مفهوم المواطنة العلاقة التي تربط الأفراد فيما بينهم، وعلاقتهم بالدولة، وشعورهم بالانتماء والوفاء لها، والاعتزاز والفخر بها، والدفاع عنها إن لزم الأمر. ومن ثم فالمواطنة والانتماء لهما علاقة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يمكن الكشف عنه من خلال البيانات التي تعكسها وجهات نظر أفراد العينة والموضحة في الجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (8) قيم المواطنة والانتماء وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية (ن=146)

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
- يهمني أن أعرف تاريخ بلدي لأكون مواطن منتمي لبلدي	4,32	0,877	7	أوافق بشدة
- أحاول الاطلاع على القضايا المحلية والاجتماعية بشكل مستمر	4,32	0,662	7	أوافق بشدة

– أحافظ على الممتلكات العامة	4,66	0,569	1	أوافق بشدة
– أحضر الندوات العلمية ذات الطابع الاجتماعي	3,92	0,848	9	أوافق
– أعي جيداً المخاطر التي تهدد المصالح الوطنية في بلدي	4,38	0,707	4	أوافق بشدة
– أساهم في تنمية المجتمع وحل مشاكله	4,36	0,768	6	أوافق بشدة
– أشجع المنتجات الوطنية عن طريق اقتنائها	4,37	0,715	5	أوافق بشدة
– أتابع خطط وانجازات التنمية الوطنية عبر وسائل الاعلام المختلفة	4,34	0,773	6	أوافق بشدة
– تسهم قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية	4,49	0,667	2	أوافق بشدة
– أحرص بالمشاركة في المناسبات الوطنية	4,26	0,823	8	أوافق بشدة
– أشعر بالألم لأي كارثة تحدث في وطني	4,66	0,625	1	أوافق بشدة
– يضايقني سلبية بعض الأفراد تجاه قضايا وطنهم	4,42	0,713	3	أوافق بشدة

تعكس التحليلات الموضحة في الجدول السابق وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول علاقة قيم المواطنة والانتماء بتعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث جاء ترتيب المتغيرات التي تعبر عن وجهات نظرهم حسب درجة الأهمية على النحو الآتي:

جاء المتغيران (أحافظ على الممتلكات العامة، أشعر بأي كارثة تحدث في وطني) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وذلك بمتوسطات متساوية (4,66)، وانحرافات معيارية متفاوتة بلغت (خ،569، 0,625) على التوالي. وهو ما يؤكد على أن قيم الانتماء والولاء للوطن تمثل أهمية بالنسبة لأفراد العينة، والتي تتجسد في المحافظة على الممتلكات العامة والشعور بالألم عندما تحدث أي كارثة للوطن الذي ينتمون إليه، ومن ثم تعمق هذه السلوكيات لديهم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه.

وفي المرتبة الثانية جاء المتغير (تسهم قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية) بمتوسط 4,49) وانحراف معياري (0,667)، ومن ثم يؤكد أفراد العينة على أن ثمة علاقة بين احساسهم بالمواطنة والانتماء للوطن وتعميق قيم المسؤولية الاجتماعية لديهم. وفي المرتبة الثالثة جاء المتغير (يضايقني سلبية بعض الأفراد تجاه قضايا وطنهم) بمتوسط 4,66) وانحراف معياري (0,713)، وهو ما يشير إلى مستوى الوعي الاجتماعي لدى عينة الدراسة بالنسبة للسلوكيات السلبية من جانب بعض الأفراد تجاه قضايا مجتمعهم.

أما المتغير (أعي جيداً المخاطر التي تهدد المصالح الوطنية في بلدي)، فقد احتل المرتبة الرابعة من حيث درجة الأهمية، وبلغ المتوسط (4,38) والانحراف المعياري (0,707)، وهو ما يشير إلى وعي أفراد العينة بالمخاطر التي تهدد المصالح الوطنية في المجتمع الذي ينتمون إليه. وفي المرتبة الخامسة جاء المتغير (أشجع المنتجات الوطنية عن طريق اقتنائها) بمتوسط (4,37) وانحراف معياري (0,715)، وهو ما يشير إلى أن أفراد العينة يؤكدون على انتمائهم للمجتمع من خلال شراء المنتجات الوطنية بما يدعم الاقتصاد القومي ويعمل على تطويره وتنميته.

وفي المرتبة السادسة جاء المتغيران (أساهم في تنمية المجتمع وحل مشاكله، أتابع خطط وانجازات التنمية الوطنية عبر وسائل الاعلام المختلفة) بمتوسطات متقاربة بلغت (4,36، 4,34) على التوالي، وانحرافات معيارية متقاربة إلى حد كبير (0,768، 0,773) على التوالي، وهو الأمر الذي يؤكد على مدى وعي أفراد العينة بما يحدث في المجتمع من تطورات تتعلق بمتابعة خطط وبرامج التنمية وأيضاً المساهمة في حل مشاكل المجتمع.

وفي المرتبة السابعة جاء المتغيران (يهمني أن أعرف تاريخ بلدي لأكون مواطن منتمي لبلدي، أحاول الاطلاع على القضايا المحلية والاجتماعية بشكل مستمر)، وذلك بمتوسطات متساوية بلغت (4,32) لكل منهما، وانحرافات معيارية متباينة بلغت (0,877، 0,662) على التوالي. وهو ما يشير إلى مظاهر الاهتمام من جانب أفراد العينة بقضايا مجتمعهم ومتابعتها، بما يعمق شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم. كما احتل المتغير (أحرص على المشاركة في المناسبات الوطنية) في المرتبة الثامنة من حيث درجة الأهمية بالنسبة لأفراد العينة، وذلك بمتوسط (4,26) وانحراف معياري (0,823)، وهو الأمر الذي يعمق لديهم الشعور بالانتماء والولاء للوطن.

نستنتج مما سبق، أن ثمة علاقة بين قيم المواطنة والانتماء وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث تجسدت تلك القيم من خلال مجموعة من السلوكيات الإيجابية التي أكد عليها المبحوثين تمثلت في: الاطلاع على القضايا المحلية والاجتماعية التي تخص المجتمع الذي ينتمون إليه، والوعي بجميع المخاطر التي تهدد المجتمع، والمساهمة في تنمية المجتمع ومتابعة جميع الإنجازات التنموية من خلال وسائل الاعلام المختلفة، إضافة إلى الشعور بالألم عندما تحدث أي كارثة أو أزمة في المجتمع الذي ينتمون إليه، وهو ما يشير إلى مدى انتمائهم لمجتمعهم.

سادساً: المعوقات التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية:

يوضح الجدول رقم (9) المعوقات التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
– تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية ساهم في التقليل من دور الأسرة في تربية الأبناء على قيم المسؤولية الاجتماعية	3,82	0,959	5	أوافق
– تعدد وسائل الاعلام ساهم في التقليل من دور الأسرة في تعريف الأبناء بواجباتهم تجاه المجتمع	3,88	1,000	4	أوافق
– كثرة النزاعات والخلافات الأسرية تحد من	4,18	0,844	1	أوافق

الحوار بين أفرادها حول الأحداث الجارية في المجتمع				
– انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يُحد من التشجيع على تحمل المسؤولية تجاه المجتمع	3,95	1,081	3	أوافق
– صعوبة حصول بعض أفراد الأسرة على الخدمات الأساسية يقلل من اهتمامهم بقضايا المجتمع	4,08	0,921	2	أوافق
– عدم فاعلية الجمعيات الأهلية في نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية	3,88	0,972	4	أوافق
– انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للوالدين يحد من دورهم في تربية الأبناء وتنشئتهم على قيم المسؤولية الاجتماعية	3,51	1,193	6	أوافق
– عدم تضمين المناهج والمقررات الدراسية المدرسية موضوعات تعزز المسؤولية الاجتماعية للطلاب	3,88	0,989	4	أوافق
– تراجع دور المراكز الثقافية في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية	3,88	0,982	4	أوافق

تكشف التحليلات الإحصائية الموضحة في الجدول السابق عن اتفاق أفراد العينة حول مجموعة من المعوقات التي تحد من قيام بعض المؤسسات بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وقد جاء ترتيب تلك المعوقات حسب درجة أهميتها من وجهة نظرهم على النحو الآتي:

جاء في المرتبة الأولى (كثرة النزاعات والخلافات الأسرية تحد من الحوار بين أفرادها حول الأحداث الجارية في المجتمع) حيث بلغ المتوسط (4,18) ودرجة الانحراف (0,844)، ويشير ذلك إلى مدى وعي أفراد العينة بأن النزاعات والخلافات الأسرية سواء بين الزوجين أو بين الآباء والأولاد تحد من الحوار والتفاهم بين أفراد الأسرة فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات والأحداث التي يمر بها المجتمع، وهو ما يؤكد على عدم وجود مناخ من الحوار والتفاعل البناء بينهم، وهو ما قد يؤدي إلى عدم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

أما المتغير (صعوبة حصول بعض أفراد الأسرة على الخدمات الأساسية يقلل من اهتمامهم بقضايا المجتمع)، فقد احتل المرتبة الثانية من حيث درجة أهميته، بمتوسط 4,08) ودرجة انحراف (0,921)، ويشير ذلك إلى مدى أهمية حصول أفراد الأسرة على الخدمات الأساسية (صحية وتعليمية وترفيهية واسكانية وغيرها من الخدمات الأخرى) وأن توفير تلك الخدمات من قبل المجتمع يعزز من الشعور بالانتماء والولاء من جانب أفراد المجتمع، ويعزز من المسؤولية الاجتماعية لديهم.

كما أن (انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يُحد من التشجيع على تحمل المسؤولية تجاه المجتمع) قد احتل المرتبة الثالثة بين المعوقات الموضحة بالجدول، وذلك بمتوسط (3,95) ودرجة انحراف (1,081)، وهو ما يشير إلى أن

تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للأسرة يمكن أن يشكل عائقاً يحول دون تحملهم للمسؤولية تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه. فالاستقرار الاقتصادي واشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة ينمي لديهم الشعور بالولاء والانتماء للوطن وتحمل المسؤولية تجاهه.

أما المعوقات (تعدد وسائل الاعلام ساهم في التقليل من دور الأسرة في تعريف الأبناء بواجباتهم تجاه المجتمع، عدم فاعلية الجمعيات الأهلية في نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية، عدم تضمين المناهج والمقررات الدراسية المدرسية موضوعات تعزز المسؤولية الاجتماعية للطلاب، تراجع دور المراكز الثقافية في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية)، فقد جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسطات متساوية بلغت (3,88) لكل منها، وبدرجات انحراف متفاوتة إلى حد ما (1,000، 0,972، 0,989، 0,982) على التوالي. وتشير تلك التحليلات إلى أن عينة الدراسة لديهم وعياً بأهمية عملية التنشئة الاجتماعية ودور الوالدين في تعريف الأبناء بالواجبات المفروضة عليهم تجاه المجتمع. فضلاً عن عدم فاعلية دور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى عدم تضمين المناهج والمقررات الدراسية موضوعات من شأنها تعميق شعور التلاميذ بالمسؤولية الاجتماعية، إلى جانب عدم فاعلية المراكز الثقافية في نشر الوعي الثقافي بأهمية المسؤولية الاجتماعية لجميع الفئات الاجتماعية.

بينما جاء المتغير (تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية ساهم في التقليل من دور الأسرة في تربية الأبناء على قيم المسؤولية الاجتماعية) في المرتبة الخامسة من حيث درجة الأهمية من وجهة نظر عينة الدراسة، بمتوسط (3,82) وانحراف معياري (0,959)، وهو ما يؤكد على تراجع دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتربية الأبناء وتنشئتهم على قيم المسؤولية الاجتماعية، وخاصة بعد تنامي دور مؤسسات اجتماعية أخرى أصبحت تقوم بدور فعال ومؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية، وخاصة وسائل الاعلام المختلفة، وبشكل اكثر خصوصية الوسائط الحديثة للإعلام الرقمي (الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي).

وأخيراً (انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للوالدين يحد من دورهم في تربية الأبناء وتنشئتهم على قيم المسؤولية الاجتماعية)، بمتوسط (3,51) ودرجة انحراف (1,193)، وهو ما يشير إلى أن ثمة علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للوالدين وعدم قدرتهم على تربية الأبناء وتنشئتهم على قيم تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه المختلفة.

نستنتج من التحليلات السابقة، أن ثمة اتفاقاً بين عينة الدراسة على وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من دور بعض المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، وسائل الاعلام، الجمعيات الأهلية، والمراكز الثقافية) وغيرها من المؤسسات المجتمعية الأخرى في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية لأفراد المجتمع، ، ومن ثم كثرة النزاعات والخلافات الأسرية هذه المعوقات جميعها تمثل معوقات تحد من نشر قيم المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والمعوقات التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، فيمكن الكشف عنها من التحليلات الموضحة بالجدول الآتي:

يوضح الجدول رقم (10) العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والمعوقات التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية

العبارات	الإعدادية		الثانوية		الجامعي		فوق الجامعي		مستوى الدلالة
	س	ع	س	ع	س	ع	س	ع	
تعدد مؤسسات التنشئة الاجتماعية ساهم في التقليل من دور الأسرة في تربية الأبناء على قيم المسؤولية الاجتماعية	4,00	1,265	3,92	0,996	3,90	0، 964	3,56	0,843	1,258
تعدد وسائل الاعلام ساهم في التقليل من دور الأسرة في تعريف الأبناء بواجباتهم تجاه المجتمع	4,17	0,983	3,86	1,018	3,90	0,979	3,83	1,056	0,197
كثرة النزاعات والخلافات الأسرية تحد من الحوار بين أفرادها حول الأحداث الجارية في المجتمع	4,17	1,329	3,94	1,120	4,28	0,709	4,22	0,637	1,286
انخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة يُحد من التشجيع على تحمل المسؤولية تجاه المجتمع	4,17	1,329	4,00	0,862	4,09	1,089	3,58	1,180	1,889
صعوبة حصول بعض أفراد الأسرة على الخدمات الأساسية يقلل من اهتمامهم بقضايا المجتمع	4,00	1,549	3,92	0,874	4,22	0,895	4,00	0,894	1,011
عدم فاعلية الجمعيات الأهلية في نشر الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية	4,00	1,549	3,81	0,889	4,00	0,962	3,72	0,974	0,758
انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للوالدين يحد من دورهم في تربية الأبناء وتنشئتهم على قيم المسؤولية الاجتماعية	3,83	1,835	3,47	1,000	3,71	1,198	3,11	1,190	2,161
عدم تضمين المناهج والمقررات الدراسية المدرسية موضوعات تعزز المسؤولية الاجتماعية للطلاب	3,83	1,835	3,97	0,774	3,90	0,995	3,75	1,025	0,318
تراجع دور المراكز الثقافية في التوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية	3,83	1,835	3,89	0,785	3,99	0,855	3,67	1,195	0,829
الإجمالي ن=146	6		36		68		36		

درجات الحرية بين المجموعات 3 درجات الحرية داخل المجموعات 142

س المتوسط ع الانحراف المعياري

تكشف التحليلات الموضحة في الجدول السابق عدم وجود أية فروق دالة احصائياً بين متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة والمعوقات التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة (الأسرة، وسائل الاعلام، المدرسة، الجمعيات الأهلية) في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث تظهر التحليلات على اتفاق أرباب الأسر حول عدم فاعلية جميع المؤسسات في هذا المجال.

سابعاً: نتائج الدراسة:

يمكن عرض نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات على النحو الآتي:

التساؤل الأول: ما تأثير الإطار القيمي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المجتمع البحريني؟

أوضحت التحليلات الميدانية أن الإطار القيمي بصورة عامة بما يتضمنه من مبادئ وقيم اجتماعية تتعلق باحترام كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، والالتزام بقيم الجماعة الاجتماعية والقيم العائلية والقيم المرتبطة بالتواصل العائلي والتكافل الاجتماعي، واحترام القيم الأسرية، جميعها تسهم بدرجات متفاوتة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه العائلة والمجتمع بصورة عامة، وهو ما يدعم التماسك والترابط المجتمعي على كافة الأصعدة والمستويات. كما كشفت التحليلات الإحصائية وجود فروق دالة احصائياً بين النوع والقيم المرتبطة بالتواصل العائلي والتكافل الاجتماعي، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الذكور بمتوسط 4,25، بينما بلغ للإناث متوسط 3,92، وهو ما يشير إلى أن الذكور أكثر وعياً بأهمية مساهمة قيم التكافل الاجتماعي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من الإناث. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (غسان منصور 2017) في التأكيد على وجود علاقة ارتباطية بين منظومة القيم والاحساس بالتماسك الاجتماعي. كما أن هذه النتائج تختلف مع نتائج دراسة (سميرة الحاجي 2017) والتي أكدت على عدم وجود فروق دالة احصائياً وفق متغير النوع والمسؤولية الاجتماعية.

التساؤل الثاني: ما تأثير القيم الاجتماعية والثقافية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

كشفت التحليلات الإحصائية لبيانات وعطيات الدراسة الميدان أن ثمة اتفاقاً بين أفراد العينة على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية التي تعمق من مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد. وقد تباينت وجهات نظرهم حول مدى أهمية تلك القيم الاجتماعية والمتمثلة في: العادات والتقاليد الخاصة بالقيم الجماعية، واحترام حقوق المرأة والطفل، والمساواة في الحقوق والواجبات والعدالة الاجتماعية، واحترام أخلاقيات العمل وتحمل المسؤولية، وكذلك الأخلاقيات المرتبطة باحترام حقوق الآخرين، إضافة إلى قيم المواطنة والانتماء ودور تلك القيم جميعها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (حجاب موسى 2019) في التأكيد على أهمية المساهمة في التنمية المحلية، وتحسين ظروف العمل، واحترام حقوق الانسان.

التساؤل الثالث: ما دور القيم الدينية والأخلاقية في توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية؟

أوضحت التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية التي عبرت عن استجابات أفراد العينة مدى تأثير القيم الدينية والأخلاقية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وخاصة الالتزام بالواجبات الدينية واحترام حقوق الآخرين، والحفاظ على أسرارهم، والقيام بأعمال البر والخير سواء من جانب الأفراد أو الجمعيات الخيرية، وكذلك قيم احترام كبار السن ورعايتهم، فضلاً عن الحرص على تقديم المساعدات للآخرين عند الحاجة، هذه المنظومة القيمية الدينية والأخلاقية من شأنها أن تعزز المسؤولية الاجتماعية للأفراد نحو أسرهم من جانب ومجتمعهم من جانب آخر. وتتفق تلك النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (ريم أبو شقير 2015) والتي أكدت على أهمية دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء.

التساؤل الرابع: ما دور قيم المواطنة والانتماء في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

لقد بينت التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين قيم المواطنة والانتماء وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث تجسدت تلك القيم من خلال مجموعة من السلوكيات الإيجابية التي أكد عليها المبحوثين تمثلت في: الاطلاع على القضايا المحلية والاجتماعية التي تخص المجتمع الذي ينتمون إليه، والوعي بجميع المخاطر التي تهدد المجتمع، والمساهمة في تنمية المجتمع ومتابعة جميع الإنجازات التنموية من خلال وسائل الاعلام المختلفة، إضافة إلى الشعور بالألم عندما تحدث أي كارثة أو أزمة في المجتمع الذي ينتمون إليه، وهو ما يشير إلى مدى انتمائهم لمجتمعهم. وثمة اتفاق بين تلك النتائج وما توصلت إليه دراسة (علي عبد الراضي 2018) والتي أكدت على أن من أبعاد المسؤولية الاجتماعية المواطنة الصالحة والانتماء للوطن والوعي بالحقوق والواجبات.

التساؤل الخامس: ما المعوقات التي تحد من قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؟

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تحد من قيام بعض المؤسسات بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، فقد تبين من التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية التي تعبر عن استجابات أفراد العينة أن ثمة مجموعة من المعوقات التي تحد من دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، وسائل الاعلام، الجمعيات الأهلية، والمراكز الثقافية) وغيرها من المؤسسات المجتمعية الأخرى في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية لأفراد المجتمع، ومن ثم كثرة النزاعات والخلافات الأسرية هذه المعوقات جميعها تمثل معوقات تحد من نشر قيم المسؤولية الاجتماعية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات كل من (عهود بنت ناصر 2015، Roland,2017)، من حيث التأكيد على أن كثرة النزاعات والخلافات هي من العوامل الأساسية التي تحد من قيام الأسرة بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، كما أنها تحد من الحوار حول الأحداث الجارية في المجتمع. هذا فضلاً عن أن الاهتمام بالبيئة ورفاهية الناس وتحسين ظروفهم المادية والمعيشية يعتبر مطلباً مهماً لتعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية لديهم تجاه المجتمع ومؤسساته المختلفة.

ثامناً: التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكننا صياغة مجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية التي يمكن الاستفادة منها في نشر وتعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية على المستويين الأسري والمؤسسي، نجملها فيما يأتي:

1-إنشاء وحدات ومراكز متخصصة في المجتمع لمتابعة مدى التزام الأفراد والأسر والمؤسسات المختلفة بأخلاقيات وقيم المسؤولية الاجتماعية وتعميم ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

2- تصميم برامج تدريبية لتدريب الأسر على كيفية تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الأبناء وغرس قيم الانتماء والولاء للوطن لديهم منذ مرحلة الطفولة.

3- الاستفادة من وسائل الاعلام المختلفة التقليدية والرقمية في إعداد برامج متخصصة للتوعية بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة في تنميتها.

4- قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وأهمية العمل التطوعي والأعمال الخيرية في تعزيزها.

5- تضمين المناهج والمقررات الدراسية في المدارس والجامعات موضوعات خاصة تعزز القيم الاجتماعية الإيجابية ومدى أهميتها في تعزيز قيم الانتماء والمواطنة، بما ينعكس إيجاباً على تعميق الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية.

6- إجراء مزيد من البحوث والدراسات الاجتماعية المتخصصة على عديد من الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب لمعرفة اتجاهاتهم نحو المسؤولية الاجتماعية وسبل وآليات تعزيزها، ومعرفة المعوقات التحد تحد من تعزيز المسؤولية الاجتماعية لديهم.

Abstract

Abstract: The value framework and its role in promoting social responsibility in Bahraini society: A field study applied to a sample of Bahraini families

By Moza Issa Al-Dawi

Objective of the study: The study seeks to identify the role of the value framework in promoting social responsibility in the Bahraini society. Methodology: To achieve this goal, the analytical descriptive method was used, and the field study data was collected from a deliberate sample of 146 parents of Bahraini families who were selected in a non-random way, through an electronic questionnaire that included a number of axes reflecting the objectives of the study and its questions. Results: the existence of an associative relationship between the value framework and the promotion of social responsibility values among individuals, families and various institutions. In addition, there was agreement among the respondents on the importance of spreading the values of citizenship, belonging, loyalty and promoting social responsibility. In addition, there are a number of obstacles that limit the role of some community institutions, especially the family, the school, the media and NGOs in developing and promoting the values of social responsibility among families and individuals towards society. Recommendations: take advantage of various traditional and digital media in the preparation of specialized programs to raise awareness of the importance of Social Responsibility and the role of the family and various social institutions in their development. Also, NGOs and civil society organizations spread the culture of Social Responsibility and the importance of voluntary work and charity in promoting it.

Keywords: value framework-social values-social responsibility-belonging-citizenship

المراجع:

1- صلاح الدين شيخاوي، 2015). النسق القيمي وعلاقته بالإبداع الإداري لدى الأستاذ الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة وجامعة المسيلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيصر، 2015، ص 30.

2- عبد الله جاد البسيوني، المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه الطلاب، المؤتمر الدولي الثاني للمسؤولية الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2010، ص 737.

3- مصري عبد الحميد حنورة، قيم الشباب العربي، دراسة لتحليل مضمون السيرة الذاتية لمجموعتين من طلاب الجامعة في كل من مصر والكويت، المؤتمر الأول لعلم النفس في مصر، 1985، ص 10.

4- زاهر ضياء الدين، القيم العلمية التربوية، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، 1984، ص 25.

5- ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص 30.

6- Frederic,G, Social Work Values and Ethics (Foundation of Social Work Knowledge Series)4th Edition, USA: Columbia University,Press,2013,P.20.

7- مومن بكوش الجموعي، القيم الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق النفسي الاجتماعي لدى الطالب الجامعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الوادي، 2012، ص 35.

8- Bunch.W. "Changing Moral Judgment in Divinity Students, Journal of Moral Education (34), 2005, PP. 363-370.

9- عادل عامر، المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع، بوابة الإنسانية، 2019.
Humanitygate.com/post/24890.

10- طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، ط4، 2015، ص ص 48-49.

11- World Bank, Opportunities and Options for Government to Promote Corporate Social Responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania, Working Paper, March,2005, p.1.

12- UNIDO and The World Sumiton Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna, 2002, p.5.

13- منال محمد عباس، المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 141.

14- محمد علي الروايدة، رائد إسماعيل عبابنة، مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية ومعوقات تطبيقها في المؤسسات العامة بالأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد (4)، 2015، ص 123.

15- محمد الخوالدة، مفهوم المسؤولية الاجتماعية عند الشباب الجامعي في المجتمع الأردني ودعوة لتعليم المسؤولية في التربية المدرسية، المجلة التربوية للعلوم الإنسانية 6،7، جامعة الكويت، 1987، ص ص 124-187.

16- حجاب موسى، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة، 9-10 أبريل 2019، ص ص 1-17.

17- علي عبد الراضي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالمواطنة، دراسات اجتماعية، المعهد المصري للدراسات، يوليو 2018، ص ص 2-41.

18- مريم بعجوج، دور تبني المسؤولية الاجتماعية في خلق قيمة مشتركة للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المركب الصناعي التجاري مطاحن الزيبان -القنطرة- بسكرة للفترة (2010-2016)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018، ص 7.

19- سميرة حسن الحاجي محمد، رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، الجزء الثاني، العدد (176)، 2017، ص ص 524-611.

20- أحمد محمد عوض الغرايبة، الأنساق القيمية وعلاقتها بالتغير الاجتماعي لدى الشباب الجامعي: دراسة عبر ثقافية، دراسات، العلوم التربوية، المجلد (44)، العدد (4)، ملحق (2)، 2017، ص ص 319 -343.

21- غسان المنصور، منظومة القيم وعلاقتها بالإحساس بالتماسك: دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسمي علم النفس والإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد الخامس عشر، العدد (1)، 2017، ص ص 112-163.

22- عبد الله بن فلاح الشهراني، دور الجامعة في تعزيز المسؤولية وثقافة العمل التطوعي: دراسة ميدانية على طلاب وطالبات الدبلوم العام في التربية، جامعة بيشة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، الجزء الأول، العدد (110)، أبريل 2017، ص ص 1-56.

23- سمير لغويل، نوال زمالي، المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (27)، ديسمبر 2017، ص ص 301-308.

24- أبو الفتوح بوهريرة، قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر -بسكرة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، 2015، ص ص 160-162.

25- ريم أبو شقير، دور الأسرة في التربية المدنية للأبناء وعلاقتها بتنمية تحمل المسؤولية الاجتماعية لديهم: دراسة ميدانية على عينة من طلبة الصفين السابع والثامن من مرحلة التعليم الأساسي في محافظة دمشق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق، 2015، ص ص 139-140.

26- عهود بنت ناصر بن عبيد، دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أبنائها: دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، 2015، ص 126-138.

27- Barchiesi, M. A., & Fronzetti Colladon, A.(2021). Corporate core values and social responsibility: What really matters to whom. Technological Forecasting and Social Change: 170 . https://doi.org/10.1016/j.techfore.2021.120907, 2021.pp.1-36

28- Kaur ,Gurjit, Nirankari,Sarla .(2020).Comparison of four types of Value Patterns of Senior Secondary School Students on the basis of three levels of Social Environment, Journal of Interdisciplinary Cycle Research. Pp. 1019-1037.

29- Fordham, Anne Elizabeth, Robinson, Guy M. (2018). Mapping meanings of corporate social responsibility – an Australian case study, International Journal of Corporate Social Responsibility, 3(14) pp. 1-20.

30- الزريق التركي، تغير القيم في العائلة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص ص 77-102.

31- حمدي شكري، المواطنة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى أساتذة التربية البدنية والرياضية: دراسة ميدانية بمتوسطات مدينة ورقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، 2919، ص 20.

32- Beckett,C,& Maynard, " Values and Ethics in Social work", 2nd ED,London:SAGE,2013, p.40

33- صلاح الدين شيخاوي، النسق القيمي وعلاقته بالإبداع الإداري لدى الأستاذ الجامعي: دراسة ميدانية على عينة من أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة وجامعة المسيلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2015، ص 30.

34- سيد أحمد عثمان، المسؤولية الاجتماعية: دراسة نفسية اجتماعية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1938، ص 15.

35- حسام الدين محمد، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 17.

36- قاسم جميل محمود، فعالية برنامج ارشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 25.

37- محمد الجواد، دراسات في النظرية الاجتماعية المعاصرة، جامعة القاهرة: مصر، 2000، ص 126.

38- احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 37.

39- ندى الحوشاني، أثر العمل التطوعي على تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى عينة من خريجات الجامعة في محافظة الرس، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2012، ص ص 10-13.

40- عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2003، ص ص 117-118.